مجلات أميركية
JOURNALUSA

المجلة الإلكترونية - يو اس أيه

الإعلام يصنع التغيير

كانون الأول / ديسمبر، 2007

وزارة الخارجية الأميركية - مكتب برامج الإعلام الخارجي

الإعلام يصنع التغيير

المجلة الإلكترونية - يو اس أيه

المجلد 12 - **العدد** 12

منسق مكتب برامج الإعلام الخارجي: جيمي كيرتن

المحرر التنفيذي: جوناثان مارغوليس

مدير التحرير الإبداعي: جورج كلاك

مدير تحرير الطبعة العربية: مفيد الديك

رئيس التحرير: ريتشارد هاكابي

مديرة التحرير: شارلين بورتر

مدير الإنتاج: كريستيان لارسن

مساعدة مدير الإنتاج: سيلفيا سكوت

منتجة طبعة الإنترنت: جنين بيري

محررة النص: روزالي تارغوسكي

محررة الصور: ماغي سليكر

تصميم الغلاف: تيم براون

أخصائية المراجع: أنيتا غرين

المحررون المشاركون: ألكزاندرا عبود وبروس أوديسي

يوفر مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأميركية منتجات وخدمات تشرح سياسات الولايات المتحدة والمجتمع الأميركي والقيم الاميركية إلى القراء الأجانب. ينشر المكتب خمس مجلات إلكترونية تبحث في المسائل الرئيسية التي تواجه الولايات المتحدة والمجتمع الدولي. وتنشر هذه المجلات بيانات السياسة الاميركية مع التحليلات والتعليقات والمعلومات الخلفية في مجالات مواضيعها وهي: مواقف إقتصادية، وقضايا عالمية، وقضايا الديمقراطية، وأجندة السياسة الخارجية الأميركية، والمجتمع الأميركي وقيمه.

تنشر جميع الإصدارات باللغات الإنكليزية والفرنسية والبرتغالية والإسبانية، وتنشر مواضيع مختارة منها باللغتين العربية والروسية. تُنشر الإصدارات باللغة الإنكليزية كل شهر تقريباً، وعادةً يتبعها نشر النصوص المترجمة بعد مدة تتراوح بين أسبوعين وأربعة أسابيع.

إن الآراء الواردة في المجلات لا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات حكومة الولايات المتحدة ولا تتحمل وزارة الخارجية الأميركية أية مسؤولية تجاه محتوى المجلات أو فيما يخص الوصول المستمر إلى مواقع الانترنت الموصولة بهذه المجلات. تقع هذه المسؤولية بصورة حصرية على الناشرين في هذه المواقع. يمكن استنساخ وترجمة المواد الواردة في هذه المجلات في خارج الولايات المتحدة الأميركية ما لم تكن المواد تحمل قيوداً صريحة على مثل هذا الاستعمال حماية لحقوق المؤلف. يجب على المستعملين المحتملين للصور الفوتوغرافية المنسوبة إلى مصورين محددين الحصول على إذن باستعمالها من أصحاب الصور.

توجد الإصدارات الجارية والسابقة لهذه المجلات وجداول بالتواريخ اللاحقة لصدورها على الصفحة الدولية الخاصة بمكتب برامج الإعلام الخارجي على شبكة الانترنت في الموقع:
http://usinfo.state.gov/journals/journalsarab.htm
وتتوفر هذه المعلومات وفق برامج كمبيوتر متعددة لتسهيل تصفحها مباشرة أو نقل محتوياتها أو استنساخها أو طباعتها.

Editor, eJournal USA
IIP/T
U.S. Department of State
301 4th Street SW
Washington, DC 20547
United States of America
E-mail: iiptcp@state.gov

COVER PHOTOS: © PETER BECK/CORBIS; AP/WWP

حول هذا العدد

يقول الاتحاد الدولي للاتصالات إن سدس العدد الإجمالي لسكان العالم يستخدمون الإنترنت وإن هناك 2,7 مليار فرد مشاركين في خدمات الهاتف الجوال. وقد ارتفع هذان الرقمان بشكل هائل وسريع خلال السنوات القليلة التي انقضت منذ دخولنا الألفية الجديدة.

وتُتيح هذه التكنولوجيات للأفراد الوصول إلى المعرفة من أعماق منابعها في كل أنحاء العالم، ومن ثم تشاطرها مع غيرهم من الناس ونشرها في سبيل ما يصبون إلى تحقيقه من البرامج الاجتماعية أو السياسية التي يضعونها بأنفسهم. فالمعرفة تعني القوة، وفي الصفحات التالية يصف الكُتّاب المساهمون في هذا العدد من المجلة العديد من أحداث العالم التي استخدم المواطنون فيها هذه التكنولوجيات، والقوة التي أسبغتها عليهم للتصدي للأوضاع القائمة وكشف القناع عن الإساءات والمطالبة بحرية أوسع.

متظرجون يستخدمون أجهزة الهاتف الخليوية لالتقاط صور لباقة من الصحفيين في محطة توقف في إحدى الحملات الانتخابية الرئاسية. (© AP Images/Wilfredo Lee)

كتب باتريك باتلر، من المركز الدولي للصحافيين، في المقال الأول من هذه النشرة يقول، «التكنولوجيا، التي أصبحت موجودة في كل مكان، حتى في الدول الفقيرة، لا تؤمّن تدفقاً أكثر حرية للمعلومات وحسب، بل إنها تُشجّع كذلك المواطنين، الذين طالما شعروا بأنهم عاجزون لا حول لهم ولا قوة، على لعب دور في تحقيق التغيير في مجتمعاتهم.»

ولم يعد باستطاعة الحكومات، التي واجهت تحديات هذه الحركات المطالبة بالتغيير، أن تلجأ إلى الأنماط القديمة. لم يعد باستطاعة الحكومات القمعية مواجهة المتظاهرين المسالمين بالهراوات دون لفت الانتباه إلى ما تفعله، فالهواتف الخليوية التصويرية تلتقط الصور لمشاهد سقوط ضربات هراواتها أثناء حدوثها، بينما يقوم أصحاب مدونات الإنترنت (البلوغرز) المسرفون في التعبير عن عواطفهم بإبلاغ العالم بما يحصل.

وقد بدأت المجلة الإلكترونية الأميركية، إي جورنال يو إس آي eJournal USA، بنشر المقالات والتقارير حول هذا الأمر ابتداء من آذار/مارس من العام 2006، حين نشرت عدد «وسائل الإعلام الناشئة،»الذي تناول كيفية قيام وسائل الإعلام التقليدية بتجديد مُنتجاتها في بيئة المعلومات الجديدة، وكيف يكتشف المواطنون مهاراتهم عبر تفاعلهم مع التكنولوجيات الجديدة. أمّا الآن فقد أخذت هذه القصة تتجاوز تدريجاً نطاق وسائل الإعلام نفسها وتتكشف في المجتمع ككل.

إنّ مؤسسات وسائل الإعلام هي من بين أفضل المراقبين لِمَا يحدث في هذا المضمار، وقد توجهنا إليها لسرد هذه القصص. ويشرح المركز الدولي للصحافيين كيف تُدخل التكنولوجيات الجديدة أصواتاً جديدة إلى الحلبة السياسية. ويصف صحفي أميركي مُتمرّس كيف أصبحت الأساليب والمناورات السياسية الأميركية تأخذ مسارات مختلفة بسبب انخراط الناشطين على خط الإنترنت. ويوضح كُتّاب من المنتدى العالمي للمحررين والجمعية العالمية للصحف، كيف يغير المواطنون المنتجات الإخبارية وكيف أصبح يتوجب على مكاتب التحرير المهنية أن تستجيب لمطالبهم.

إن الكُتّاب المساهمين في المجلة يسردون قصصاً معقدة ومتنوعة، إلاّ أن هناك فكرة رئيسية واحدة تتكرر في هذه الصفحات: إن نهاية هذه القصة لم تُكتب بعد. والشكل الذي سيتغير إليه عالمنا نتيجة القوى الاجتماعية والسياسية والإعلامية التي تم إطلاق العنان لها سرّ لن يكشفه إلا المستقبل. ■

المحررون

مجلات أميركية
JOURNALUSA

المجلة الإلكترونية - يو اس أيه

الإعلام يصنع التغيير

وزارة الخارجية الأميركية مكتب برامج الإعلام الخارجي
http://usinfo.state.gov/pub/ejournalusa.html
المجلد 12 - العدد 12

تمنح تكنولوجيا وسائل الإعلام الجديدة المواطن العادي القدرة على الوصول إلى كمية هائلة من المعلومات وشبكات واسعة من الناس. ويمكن للناس استخدام هذه الأدوات لتحقيق برامج اجتماعية وسياسية يضعونها بأنفسهم. ويتناول هذا العدد من مجلة إي جورنال يو إس إيه eJournal USA كيفية تأثير هذا التمكين الجديد على الدول في مختلف أنحاء العالم.

الإعلام يصنع التغيير

4 تكنولوجيا جديدة، أصوات جديدة
باتريك باتلر، نائب الرئيس للبرامج في المركز الدولي للصحافيين.
يستخدم مواطنو عالم الإنترنت أدوات التكنولوجيا الحديثة المتقدمة للتأثير في التغيير الاجتماعي والسياسي.

9 من صحافة المواطن إلى محتوى الأخبار التي ينتجها مستخدموها
برتراند بكيري، مدير المنتدى العالمي للمحررين، ولاري كيلمان مدير الاتصالات في الجمعية العالمية للصحف
منظمات وسائل الإعلام المتوطدة تدرك الفوائد الممكن أن يقدمها لمنشوراتها محتوى الأخبار الذي ينتجه المستخدمون، وهي تتوخى الحذر في نفس الوقت في نشر هذه المواد.

12 كل مواطن مراسل صحفي
موقع «أوماي نيوز» (OhmyNews.com) على الإنترنت هو موقع رائد في صحافة المواطن لديه 60 ألف مراسل صحفي عبر العالم.

13 الحكومات والشركات تعرقل حرية التعبير على الانترن
إريكا رزوق، زميلة مختصة بالقانون لدى برنامج مؤسسات الأعمال وحقوق الإنسان التابع لمنظمة العفو الدولية في الولايات المتحدة الأميركية
تثير منظمة الحقوق الإنسانية هذه تساؤلات حول العلاقات بين الحكومات القمعية وشركات التكنولوجيا التي تحاول تثبيت أقدامها في أسواق جديدة.

17 مأزق صناعة الإعلام
شركة ياهوو! (Yahoo!) توافق على دفع مبلغ من المال لتسوية دعوى قضائية تدّعي بأن الشركة تتحمل بعض المسؤولية عن احتجاز صحفي صيني.

18 الصحافة تنهض ثم تكبو في جمهورية جورجيا
كارل ايدزفوغ، مدرب وأستاذ صحافة دولية في كلية الصحافة والاتصالات العامة في جامعة كنت ستايت، بالولايات المتحدة الأميركية.
ثورة الورود جاءت بإصلاحات حكومية واقتصادية في هذه الدولة التي كانت تابعة سابقاً للاتحاد السوفياتي ولكن وسائل الإعلام فيها لا تزال تعمل ضمن قيود.

21 وسائل الإعلام الجديدة والميدان السياسي في الولايات المتحدة

توماس ب. إدسال، أستاذ كرسي جوزف بوليتزر الثاني وإديث بوليتزر مور لمادة تغطية أنباء الشؤون القومية، كلية الدراسات العليا للصحافة في جامعة كولومبيا.

مستخدمو تكنولوجيا المعلومات المتمرسون يأتون بأساليب جديدة للتدقيق والتأثير في الانتخابات الأميركية.

24 أهم المواقع الإخبارية على الإنترنت- مخطط بياني.

تتعقب شركة نيلسن أون لاين المشاهدين والمستمعين والقراء لمواقع الأنباء والمعلومات على شبكة الإنترنت.

25 مقارنة بين الإعلام الجديد والإعلام القديم

ديفيد فاينا، باحث مشارك، مشروع التفوق في الصحافة

وسائل الإعلام الجديدة لا تتّبع نفس المثل الأخلاقية والمعايير التي ترشد وسائل الإعلام التقليدية، وما زال المراقبون في صناعة الإعلام عاكفين على تقييم أثر وسائل الإعلام الجديدة الاجتماعي.

28 فريق العمل الخاص بحرية الإنترنت عالميا

تسعى وزارة الخارجية الأميركية إلى زيادة القدرة على الوصول إلى الإنترنت كوسيلة من وسائل تمكين الناس.

29 التحول نحو المحلي، المحلي فعلاً

تخدم مواقع الإنترنت المخصصة للشؤون المحلية بالكامل الحاجات المحلية وتملأ فراغاً في التغطية الأخبارية.

31 مصادر الإنترنت

Related Issue from March 2006

http://usinfo.state.gov/journals/itgic/0306/ijge/ijge0306.htm

تكنولوجيا جديدة، أصوات جديدة

بقلم باتريك باتلر

إثر عرض شريط فيديو يظهر الاعتداء على سائق سيارة شحن صغيرة على الإنترنت، حُكم على ضابط الشرطة المصري، إسلام نبيه، بالسجن في تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
نبيل عمر / © AP Images

التدوين الإلكتروني، وأفلام الفيديو المتوفرة على الإنترنت، وإرسال النصوص إلكترونياً بسرعة انطلاق الرصاص، تمثل جميعها تكنولوجيات إعلامية جديدة أصبحت تكيف وتستخدم على نطاق واسع خلال السنوات القليلة الماضية. وقد قام مستخدموها الأذكياء الذين يعرفون قوتها باستعمالها بطرق غير متوقعة من أجل تحقيق أهداف سياسية. أمّا الحكومات فإنها تكافح لمواجهة هذه التكنولوجيات، بعضها بالقمع والبعض الآخر بالإصلاحات.

باتريك باتلر هو نائب الرئيس للبرامج في المركز الدولي للصحافيين، وهذا المركز مؤسسة لا تبغي الربح مقرها في واشنطن العاصمة تقوم «بتشجيع الصحافة جيدة النوعية عبر العالم لإيمانها بأن قيام وسائل إعلام نشطة ومستقلة هو أمر حاسم في تحسين وضع البشر،» كما تقول المؤسسة في بيان مهمتها.

قد تكون أفلام الفيديو غير واضحة وغير متقنة الصنع، ولكنها تبقى واضحة بما يكفي لإدخال الرعب في النفوس. ففي أحد هذه الأفلام، نشاهد ضابط شرطة يضرب بتكرار أحد المشتبه بهم على وجهه، بينما يرفع الرجل يديه لحماية نفسه ثم يسقط على الأرض. وفي فيلم آخر، نرى امرأة محتجزة مُعلقة رأساً على عقب، وقد ربطت قدماها ويداها إلى قضيب وهي تبكي وتصرخ. وفي فيلم فيديو ثالث، نرى رجال الشرطة يجمعون متظاهرين في الشارع ويضربونهم بعصي وهم يسوقونهم ويكدسونهم كقطيع من الماشية في عربة.

إن أفلام الفيديو التي تصور وحشية رجال الشرطة في مصر لم تُعرض مُطلقاً على شاشة أي محطة تلفزيونية تبث من تلك البلاد. وبدلاً من ذلك، عرضها المدون وائل عباس على موقعه الإلكتروني، «مصر ديجيتال»، الذي يحظى بإقبال هائل على قراءته (http://misrdigital.blogspirit.com/).

وكان لأفلام الفيديو هذه أثرها، حتى في دولة كمصر، حيث كثيراً ما يكون الوحيدون الذين يُعاقبون على إساءة المعاملة والمخالفات التي يعرضها الصحفيون الشجعان هم الصحفيون أنفسهم. فنتيجة نشر عباس وغيره من المدونين (بلوغرز) لأفلام فيديو ملتقطة بالهاتف الخليوي، حُكم على ضابطي شرطة بثلاث سنوات سجن في تشرين الثاني/نوفمبر، 2007 لتعذيبهم سائق سيارة شحن صغيرة في القاهرة. كما يَنتظر ضباط شرطة آخرون المحاكمة في قضايا أخرى تتعلق بإساءة المعاملة.

الريبورتاجات الرقمية

يستعمل الصحفيون وغير الصحفيين عبر العالم أدوات الإعلام الرقمي كالإنترنت، وخدمة الرسائل القصيرة (SMS)، وكاميرات الفيديو الصغيرة في الهواتف الخليوية لجمع ونشر المعلومات بطرق لم تكن مُمكنة حتى قبل عقد واحد. ولا تتيح هذه التكنولوجيا، التي أصبحت رائجة في كل مكان اليوم، حتى في الدول الفقيرة، تحقيق تدفق أكثر حرية للمعلومات وحسب، بل تشجع أيضاً المواطنين الذين كانوا يشعرون في السابق بالعجز وبأنه لا حول لهم ولا قوة على القيام بدور لإحداث تغييرات في مجتمعاتهم.

وفي حالات كثيرة، كحالة عباس، بدأ التدفق الحر للمعلومات الذي تمكنه التكنولوجيا الجديدة يدفع الحكومات إلى اتخاذ إجراءات لعلها لم تكن ستتخذها لولا ذلك. وفي حين يعتبر توقيف ضباط شرطة يسيئون معاملة المحتجزين خطوة في الاتجاه الصحيح في مصر، يبقى علينا الانتظار لمعرفة ما إذا كان عباس وغيره من المدونين سيتمكنون من إحداث تأثير أوسع في دفع حكومة مبارك إلى تبني ممارسات أكثر ديمقراطية. وقد لجأت مصر، مثلها في ذلك مثل الدول الأخرى التي رأت صحفيين مواطنين يستعملون بشجاعة التكنولوجيا الجديدة لفضح الأعمال الآثمة والاعتداءات أو تنظيم الاحتجاجات، إلى استخدام القوة وألقت القبض على صحفيين ومدونين نشروا معلومات اعتُبرت مسيئة للإسلام أو الحكومة.

وفي القضية الأكثر حداثة، حُكم على الضابطين بالسجن استناداً إلى فيديو أظهرهما وهما يدخلان قضيباً في مؤخرة سائق الشاحنة الصغيرة، بعد توقيفه بسبب تدخله في نقاش جرى بين ابن عمه ورجال الشرطة. وقد سجّل ضباط آخرون هذه العملية الشائنة بهواتفهم الخليوية وكانوا ينوون عرض الفيديو لاحقاً على أصدقاء الرجل زيادة في إهانته وتحقيره.

وقد حصل عباس ومدونون آخرون على الفيلم، وعرضوه مع أفلام فيديو كثيرة أخرى تُظهر نمطاً منهجياً من سوء المعاملة الشنيع. وتقول صحيفة الواشنطن بوست إن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تسجل سنوياً حوالي 400 حالة تعذيب يرتكبها رجال الشرطة تُحال نسبة 20٪ منها إلى المحاكم.

وقد دفع عباس ثمناً للفت الانتباه وإثارة الاهتمام بالأفلام التي تُظهر إساءة رجال الشرطة معاملة الموقوفين، والتزوير في الانتخابات، والفساد، ومضايقة النساء في الشوارع. فقد خسر وظيفته كصحفي، وأُلقي القبض عليه، وهُدد، ولكنه ما زال مستمراً في نشر مدوناته على أمل أن يتمكن من إحداث تغيير في بلاده.

لقد اختارت المنظمة التي أعمل فيها، المركز الدولي للصحافيين (ICFJ)، أخيراً عباس كأحد الفائزين بجائزة نايت للصحافة الدولية للعام 2007. وفي حين أنه كان أول مدون مفكرة إلكترونية (بلوغر) يمنح هذه الجائزة عبر التاريخ، إلا أنه من المؤكد تقريباً أنه لن يكون الأخير. أما الفائز الآخر بالجائزة فكانت ماي ثينغيان هاين، وهي صحفية كاتبة تحقيقات في بورما، الدولة الأخرى التي لعبت فيها وسائل الإعلام الجديدة دوراً حاسماً في إثارة نشاط المواطنين، وحيث لا يزال من غير المعروف بشكل مؤكد حتى الآن ما إذا كان هذا النشاط سيترك أثراً طويل المدى هناك.

في بورما، كان للتكنولوجيا دور فعال في الإعلام بمظاهرات الاحتجاج في آب/أغسطس-أيلول/سبتمبر 2007 ضد النظام العسكري، وهي المظاهرات التي استحوذت على اهتمام العالم. ففي داخل بورما، استُعملت الهواتف الخليوية للإعلام بالأمكنة التي سيتجمع فيها المتظاهرون وحول سبل تجنّب إلقاء القبض عليهم. أمّا في خارج بورما، فقد عُرضت على الإنترنت صوراً ملتقطة بواسطة الهواتف الخليوية لمظاهرات الاحتجاج التي قادها الرهبان ورد الحكومة العنيف عليها، فخلق ذلك وعياً بما يحدث أدى إلى تعرض نظام الحكم العسكري البورمي إلى الضغط السياسي. وما كان سيمكن الحصول على هذه المعلومات إلا من «مواطنين صحفيين،» لأن الحكومة البورمية حظرت دخول جميع الصحفيين الأجانب تقريباً إلى البلاد.

وفي بورما، أيضاً، اتخذت الحكومة إجراءات مُتشددة تمثّلت بإغلاق مواقع الإنترنت في محاولة منها لإخفاء الصور وأفلام الفيديو المُربكة لها، والتي كانت تنتشر حول العالم بعد ثوانٍ قليلة من إرسالها بالبريد الإلكتروني إلى مواقع إنترنت خارج البلد يديرها مهاجرون بورميون. وصادر رجال الشرطة المنتشرون في الشوارع آلات التصوير والهواتف الخليوية. وفي حين أن هذه الأعمال مُمكنة على المدى القصير في بلد معزول أُحكمت السيطرة عليه مثل بورما، إلا أن قدرة الحكومة البورمية على الاستمرار في إغلاق مواقع الإعلام على المدى الطويل، مسألة أخرى. فالتكنولوجيا التي استخدمها المواطنون البورميون هذه المرة لم تكن موجودة عند اتخاذ إجراءات صارمة دموية ضد المتظاهرين في العام 1988، حين قُتل ما يزيد عن 3 آلاف مواطن بعيدا عن أعين العالم في معظم الحالات.

الرقابة في فضاء الاتصالات الإلكترونية

في دول أخرى، كالصين وإيران، وهما بلدان أكبر وأكثر تعاطياً مع العالم الخارجي، تواجه أنظمة الحكم صعوبات أكبر في محاولتها ضبط كيفية تبادل المعلومات عبر التكنولوجيا الجديدة والتحكم

فيها. ففي العام 2006 في الصين، أرسل لي داتونغ، رئيس تحرير ملحق الصحيفة الصينية الواسعة الانتشار، «شاينا يوث دايلي»، مذكرّة بالبريد الإلكتروني إلى فعاليات مهمة يُهاجم فيها سياسة الصحيفة الجديدة المتمثلة بتخفيض أجور المراسلين الذين يكتبون أي شيء يزعج المسؤولين في الحزب الشيوعي. وما هي إلا دقائق، حتى كانت المذكرة قد عرضت على مواقع الإنترنت في جميع أنحاء البلد، وسارع المسؤولون عن الرقابة إلى إصدار الأوامر بسرعة إلى مواقع الإنترنت بإزالة المذكرة، إلاّ أن الرقابة لم تتمكن من التحرّك بسرعة كافية لوقف انتشار القصة. ورغم أن لي داتونغ نفسه طُرد من وظيفته، إلا أن الحكومة اضطُرت إلى إلغاء سياسة تخفيض أجور الصحفيين.

ولا تتفوق على الصين سوى الولايات المتحدة من حيث عدد مستعملي الإنترنت فيها، ويخوض زعماء الصين معركة خاسرة أثناء محاولتهم السيطرة على نوع المعلومات التي يستطيع الشعب الصيني الوصول إليها عبر الإنترنت. وتأتي الصين في طليعة قائمة الدول التي تسجن الناس بسبب عرضهم معلومات تعتبر غير مقبولة على الإنترنت، فهناك في الصين، وفقاً لمنظمة صحفيون بلا حدود، 50 سجيناً قاموا بالمعارضة عبر فضاء الاتصالات الإلكترونية من أصل ما مجمله 64 سجيناً في جميع العالم.

وقالت المنظمة في مؤشر حرية الصحافة عبر العالم 2007: «تدرك حكومات يتزايد عددها باستمرار بأن الإنترنت تستطيع أن تلعب دوراً رئيسياً في الكفاح من أجل الديمقراطية، وهي تعكف حالياً بالتالي على وضع أساليب جديدة لفرض الرقابة على الإنترنت. وقد أصبحت الحكومات في الدول القمعية تستهدف الآن آلاف المدونين وصحفيي الإنترنت بقوة تُماثل استهدافها للصحفيين في وسائل الإعلام التقليدية.»

وإيران، مثلها مثل الصين، لا تستطيع التحكم بشكل كامل بالمحتوى المنشور على الإنترنت، وقد أصبحت اللغة الفارسية الآن بين اللغات العشر الرئيسية للمدونين الإلكترونيين، حيث أصبح هناك ما بين 70 ألف و100 ألف مدون إيراني ناشط، يكتب الكثير منهم مقالات سياسية لن تفكر وسائل الإعلام الإيرانية السائدة بنشرها أبدا. ويقوم المدونون الإيرانيون بتغيير عناوين مواقعهم على الإنترنت بصورة متكررة ويستعملون «مواقع مستعارة» للالتفاف على القيود الحكومية.

متظاهرون لبنانيون يطالبون بانسحاب سوريا خلال مظاهرات العام 2005 التي تم تنظيمها جزئياً عبر رسائل النصوص المرسلة عبر الهواتف الخليوية.
حسين ملا © AP Images

نساء كويتيات يحتفلن بنجاح حملتهن للمطالبة بحق الانتخاب في العام 2005. وقد حققت الحملة، التي استمرت 40 سنة، نتيجة ناجحة عندما لجأت النساء إلى استعمال أحدث تكنولوجيات الاتصالات لحشد المؤيدات. غوستافو فيراري | © AP Images

والمدونات الإلكترونية، والإذاعة الرقمية أو البودكاست، ورسائل النصوص القصيرة، والفيديوات المعروضة على الإنترنت، توسّع الآن حدود الفسحة المتاحة للتعبير الحر، وتحدث تغيراً حقيقياً في كل من إيران والصين وبورما ومصر، إلا أنها لم تؤد إلى سقوط أي من هذه الأنظمة. ولكنها أدت إلى ذلك في دول أخرى.

الديمقراطية الجوالة

الفليبين هي أشهر الأمثلة على سقوط نظام حكم بسبب التكنولوجيا الإعلامية الجديدة، فقد ساعد استخدام الرسائل الهاتفية قصيرة النص في حشد المواطنين للانطلاق في الاحتجاجات الجماهيرية، التي أدّت في عام 2001 إلى سقوط رئيس الجمهورية آنذاك جوزيف إسترادا. وكان قد تمكن من الإفلات من الإدانة على يد مجلس الشيوخ، رغم البراهين التي أثبتت أنه يسيطر على حسابات مصرفية تبلغ أرصدتها 71 مليون دولار من الأرباح المُحققة بطرق غير مشروعة. واعتقد إسترادا بأنه نجا وسيحتفظ بالرئاسة إلى أن تجمّع مئات الألوف من الناس للاحتجاج على قرار مجلس الشيوخ بعد أن تلقوا رسائل هاتفية نصية قصيرة استحثتهم، تقول: «اذهبوا إلى جادة إدسا» (EDSA 2 G0)، و«ارتدوا الملابس السوداء حداداً على الديمقراطية»، و«توقعوا حدوث اضطرابات». وعندما قررت المحكمة العليا أن «الشعب قال كلمته»، وافق إسترادا أخيراً على التنحي عن منصب الرئاسة.

يوفّر لبنان مثالاً مُشابهاً أكثر حداثة. فقد استجاب هناك حوالي مليون شخص إلى رسالة نَصيّة تدعوهم عبر هواتفهم الخليوية، في العام 2005، إلى التجمع لمطالبة سوريا بإنهاء احتلالها العسكري للبنان. وكما حصل في الفليبين، حقق المواطنون نجاحاً فورياً عندما غادر 14 ألف جندي سوري البلد بعد احتلال دام 29 سنة. ولكن نجاح قوة المواطنين على المدى الطويل ما زال غير مؤكد؛ فما زالت سوريا تمارس سيطرة على لبنان من خلال عمليات الاغتيال والتفجيرات، وما زال وضع البلد هشا.

هناك أمثلة أخرى كثيرة على «الديمقراطية الجوالة». فقد استخدمت النساء في الكويت رسائل نصية عبر الهاتف الجوال لتنظيم اجتماعات حاشدة ناجحة طالبت بحق التصويت والترشّح للانتخابات. وحث شباب من كوريا الجنوبية، ممن يدركون قوة التكنولوجيا، 800 ألف مقترع في حملة آخر لحظة من الرسائل القصيرة (SMS) على الإدلاء بأصواتهم، فأدى ذلك إلى فوز مرشحهم، روه مو هيون، بهامش ضئيل للغاية. واستعمل الصينيون خدمة الرسائل قصيرة النص المرسلة عبر الهاتف لتنظيم إضرابات عمالية واجتماعات حاشدة ضد اليابانيين.

تُظهر كافة هذه الأمثلة قدرة التكنولوجيا الجديدة على دفع الناس إلى النزول إلى الشوارع في دول كانوا يشعرون فيها قبلاً بأنهم عاجزون لا حول لهم ولا قوة. وفي حين شكلت شبكة الإنترنت أداة ذات شأن لحشد الجهود في الولايات المتحدة، إلاّ أن الهواتف الخليوية ورسائل النصوص الهاتفية القصيرة أكثر أهمية في الدول النامية حيث لا يتمكن سوى عدد قليل من الناس من الوصول إلى الإنترنت، بينما يملك عدد أكبر بكثير منهم هواتف جوالة.

وتعتبر الولايات المتحدة في الواقع متخلفة في هذا السياق عن العديد من دول العالم، وحتى عن دول العالم النامي. فحين أخبرت أخيراً طلابي في بوتسوانا بأنني أزمع البحث مع شركات الاتصالات بخصوص إمكانية إرسال أنباء عبر الهواتف الخليوية، رفع أحد الطلاب هاتفه وسأل، «أتعني بشكل مماثل لهذا؟» وكانت العناوين الرئيسية في صحيفة يومية تتتابع على شاشة هاتفه، وهي خدمة متوفرة في بوتسوانا منذ فترة طويلة. ويطالع الأفارقة الذين يملكون هواتف خليوية، ويعيشون في مناطق نائية لا يستطيعون فيها الحصول على صحف مطبوعة، الأخبار المنشورة في تلك الصحف على شاشات هواتفهم الخليوية.

محاذير ومخاوف

فإذا كانت الهواتف الخليوية إذن تستعمل عبر العالم النامي لإيصال الأخبار إلى الناس الذين قد لا تتوفر لهم إمكانية الاطلاع عليها لولا ذلك ولتوحيد صفوف الناس الذين بدأوا يشعرون اليوم بأنهم متمكنون قادرون على العمل وإحداث تغيير في بلادهم، فما هو الجانب السلبي في الأمر؟

بالنسبة للبعض، هناك قلق من أن لا يكون الفرق بين «الديمقراطية الجوالة» (Mobile democracy) و«الديمقراطية الغوغائية» (Mob democracy) سوى بضعة أحرف. فمن المُثير للإعجاب كون الناس في الفليبين تمكنوا من إثارة جماهير ضخمة العدد عبر التكنولوجيا الجديدة لتنحية رئيس فاسد عن الحكم، ولكن ما الذي سيمنع الناس من استعمال نفس هذه التكنولوجيا لإسقاط حكومة مُنتخبة ديمقراطياً تنفذ سياسات لا تلقى تأييداً شعبياً على المدى القصير، لكنها تعود بالفائدة على البلد وتخدم مصلحة البلاد على المدى الطويل؟

ومن الممكن أيضاً استعمال نفس التكنولوجيا هذه لأغراض شائنة أكثر شناعة من إسقاط حكومة ديمقراطية. ففي تيمور الشرقية، استعمل اللصوص الغزاة الذي يغيرون على المكان للنهب خدمة رسائل النصوص لتنظيم عمليات شغب بغية الإفلات من قوات حفظ السلام. واشتهرت القاعدة باستعمال أحدث التكنولوجيات في نشاطاتها لإرجاع العالم إلى القرن الثامن.

وهناك هواجس أخرى تتمحور حول الأدوات الجديدة المستعملة للإعلام والتي كشفت عن انتهاكات كالتي ارتُكبت في مصر وبورما. فكيف يمكننا أن نحكم على صدقية المعلومات التي يعدّها شخص سجلها على هاتف خليوي، وأرسلها، ربما بدون ذكر أي اسم، إلى مُدون في الغرب؟ كيف نستطيع التأكد من أنه لم يتم التلاعب بالصور رقمياً، وهل نستطيع الوثوق بمعلومات مصدرها أناس يناصرون قضاياهم لا صحفيون مدربون وغير منحازين؟

إن معظم العالم لم يؤيد إطلاقاً المثال الصحفي الأعلى في الولايات المتحدة المتمثل بالصحافة «الموضوعية»، أي التي لا يمكن من خلالها معرفة وجهة نظر الصحفي أو الوسيلة الإعلامية بشكل مؤكد لدى قراءة التقرير. ■

فيديو على الإنترنت

• التدوين الإلكتروني من أجل الحرية

ظهر الصحافي والمدون وائل عباس، الحائز على جائزة نايت الصحفية، على شاشة تلفزيون الجزيرة في أيلول / سبتمبر، 2007، في مقابلة أجراها معه ريز خان. تم نشرها بإذن من أصحاب الحقوق.

الآراء المعبر عنها في هذا المقال لا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات الحكومة الأميركية.

من صحافة المواطن إلى محتوى الأخبار التي ينتجها مستعملوها

بقلم برتراند بكيري ولاري كيلمان

© AP Images/Stefan Rousseau

حريق هائل في مستودعات النفط في بونسفيلد، هرتفورد شاير، بإنكلترا، شكّل بداية عهد جديد من تبني وسائل الإعلام لمحتويات الأخبار التي يولدها المستعملون.
ستيفن روسو | © AP Images

لقد أصبح من الواجب على الصحفيين المحترفين أن يكونوا أكثر تنبهاً لضمان صحة ودقة الأخبار، نظراً للازدياد المستمر في كمية فحوى الأنباء التي يسهم بها مستعملو الإنترنت إلى عالم المعلومات.

برتراند بكيري هو مدير المنتدى العالمي للمحررين القائم في باريس. أما لاري كيلمان فهو مدير الاتصالات في الجمعية العالمية للصحف المُنتسبة إلى هذا المنتدى. وهناك محررون وناشرون من أكثر من مئة دولة ينتمون إلى هاتين المنظمتين المهنيتين.

حصلت ثورة في حقل الإعلام في 7 تموز/يوليو، 2005، رغم أن الكثيرين لم يدركوا حدوثها في حينها. كان ذلك يوم حدوث التفجيرات الإرهابية في قطار الأنفاق في لندن. فقد أغرق مواطنون شاهدوا الحدث الصحف ومحطات الراديو والتلفزيون بأعداد هائلة من الصور والتسجيلات والتقارير التي تصف ما حدث. وسارعت وسائل إعلامية كثيرة إلى استعمال فحوى الأخبار هذه التي أنتجها مستهلكو الأخبار أنفسهم.

ولكن ربما كانت نقطة تحول حتى أكثر أهمية قد وقعت في 11 كانون الأول/ديسمبر 2005، عندما أثار انفجار حصل في مستودع للنفط في بونسفيلد في المملكة المتحدة ردة فعل لم يسبق لها مثيل لدى مواطنين صحفيين أرسلوا الآلاف من الرسائل الإلكترونية والصور ولقطات الفيديو حول هذه الكارثة إلى مواقع الأخبار على الإنترنت قبل أن يتمكن الصحفيون المحترفون من الوصول إلى مكان الانفجار الذي وقع في ساعات الصباح الأولى عل بعد حوالى 43 كيلومتراً عن لندن.

فعلى سبيل المثال، تلقت محطة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) أكثر من 6500 رسالة إلكترونية، مُرفقة بلقطات فيديو وصور، حول الانفجار واشتعال حريق مستودع النفط، مقارنة بـ1000 فقط من هذه المواد استلمتها الإذاعة نفسها في أعقاب تفجيرات قطار الأنفاق في لندن. وقد وصلت أولى الصور وأفلام الفيديو بعد دقائق من حصول الانفجار.

أشار بيتر كليفتون، مدير قسم الأخبار المتفاعلة في محطة الإذاعة البريطانية (بي بي سي نيوز انترآكتيف)، إلى تأثير المحتويات التي ينتجها المواطنون، في حديث إلى موقع ميديا غارديان (Media Guardian) الإخباري على الإنترنت، «كانت كثرة وتنوع المواد التي تلقيناها من قرائنا رائعة بكل ما في الكلمة من معنى. فقد تدفقت علينا سيول من أفلام الفيديو والصور الثابتة والرسائل الإلكترونية منذ لحظة حصول الانفجار، ولعبت دوراً رئيسياً في كيفية تغطيتنا للأحداث المتواصلة أثناء وقوعها.»

وقد زار موقع البي بي سي على الإنترنت، يوم حصول الانفجار، حوالي نصف مليون قارئ لمشاهدة الصور وأفلام الفيديو. وهكذا، فإن إعلام المواطن، أو المواطن الصحفي، أصبح جزءاً أساسياً ودائماً في المزيج الإعلامي.

إضفاء الديمقراطية على وسائل الإعلام

يندر اليوم وجود أي مؤسسة من مؤسسات وسائل الإعلام غير منخرطة في عملية التوسع على هذا الطريق الذي يتم التحرك فيه باتجاهين بين المؤسسات الإعلامية ومستخدميها، الذي خلقته وسائل الإعلام الرقمية. وقد أتاح التعدد الهائل في قنوات التوزيع الإلكترونية لكل فرد ألا يفصل بينه وبين إنتاج محتوى الأخبار سوى لوحة مفاتيح الكمبيوتر، وهو وصف يصدق على سكان العالم المتطور ويتزايد انطباقه على سكان العالم النامي أيضاً.

أو، ربما أصبح الأمر كما وصفه رائد صحافة المواطنين، دان غيلمور، إذ قال، «في عالم تسوده كله أدوات الوسائل الإعلامية، وهو ما يكاد يكون عليه وضعنا الآن، سوف يكون هناك في كل مرة شاهد عيان في موقع الحدث.»

وقد أدى نمو وسائل الإعلام الرقمية، سنة بعد أخرى، إلى إضفاء الديمقراطية على عمليات نشر الكلام والصور من جميع الأنواع، التي كانت أمراً تحتكره الصحافة المطبوعة والإذاعة والتلفزيون. وعلى سبيل المثال:

• خلال الهجوم الهائج الذي قام به طالب مسلح في جامعة فرجينيا تكنولوجيا (فرجينيا تك)، في الولايات المتحدة، كانت محطات البث الرئيسية، وبينها سي إن إن، كثيراً ما تفتح موجاتها الهوائية مباشرة على مدونات الطلاب وغيرها من تقارير شهود العيان على الإنترنت، مولّدة بذلك تغطية إخبارية مباشرة فورية لم تكن مُتاحة مُطلقاً عبر المصادر الأخرى.

• تتم دعوة أعداد متزايدة من مدوني الإنترنت للجلوس في مقاعد مخصصة لوسائل الإعلام في النشاطات المتنوعة التي يدعى إليها صحفيون. فمثلاً، شكل المدونون هذا العام نسبة 10 بالمئة تقريباً من قائمة المدعوين من مراسلي وسائل الإعلام إلى أسبوع الأزياء في نيويورك.

© AP Images/Mary Altaffer

أقيمت في جامعة فرجينيا تك صلاة تذكارية في نيسان إبريل، 2007، بعد الهجوم الهائج الذي شنه مسلح داخل بعض المباني في حرم الجامعة. وكانت الرسائل النصية الهاتفية القصيرة وسيلة اتصال أساسية خلال الساعات التي اكتنفها الغموض قبل انتهاء الهجمات. واعتمدت وسائل الإعلام القومية ووسائل الإعلام على الإنترنت على المحتوى الذي أنتجه المستخدمون لتغطية أنباء المأساة التي أودت بحياة 32 تلميذاً وعضواً في الهيئة التعليمية وهي الإدارة. ماري ألتافير | © AP Images

• بدأت شركة انديمول (Endemol)، مُنتجة السلسلة التلفزيونية الواقعية «الأخ الأكبر» (بيغ براذر)، تنتج يومياً عروض أخبار تلفزيونية يولّدها المستعملون في هولندا. ويقدّم المواطنون الصحفيون لقطات فيديو إخبارية يتم تجميعها لتصبح تقريراً إخبارياً واحداً يعرض على برنامج IK OP TV (أنا على التلفزيون).

• في بونه، بالهند، استحدثت مجموعة سكال للصحف نشرة أسبوعية، تحمل اسم «ملحق المواطن»، يكتب القراء جميع موادها. ويقول مساعد رئيس التحرير دين دايال فايدا، «يرغب الناس في قراءة أخبار إيجابية ومواضيع إيجابية. فهم غارقون في مشاكل حياتهم وأزماتهم، ويتوقون إلى ما يبعث فيهم الأمل والشجاعة.» وقد نشر هذا الملحق ما كتبه حوالي ألف قارئ معظمهم ممن لم يُنشر له شيء في السابق.

• تقوم الصحيفة اليومية الفرنسية النافذة، لوموند، بتزويد المشتركين فيها بمدونات. وتشجع الصحيفة القرّاء، من بين أمور أخرى، على كتابة مذكرات إلكترونية عن أسفارهم ورحلاتهم، يمكن الاطلاع على الأفضل بينها لدى تصفح صفحات السفر المنشورة على موقع الصحيفة على الإنترنت.

• في التشيلي، سجلت الجريدة اليومية القومية المصورة، لاس ألتيماس نوتيسياس (آخر الأخبار) زيادة في التوزيع بلغت 30 بالمئة بعد أن بدأ مُحرروها يراقبون نوع القصص الإخبارية التي تُقرأ أكثر من غيرها على موقع صحيفتهم على الإنترنت، ثم استعملوا المعلومات التي حصلوا عليها كأحد العوامل التي تحدد التقارير الإخبارية التي سوف ينشرونها. وعلى الرغم من أن هذا لا يشكل فحوى أنتجها المستعملون، إلا أنه يُظهر تأثير المستعملين المتزايد على الخيارات التحريرية بشأن المحتوى في وسائل الإعلام.

وكانت فكرة «صحافة المواطن» فكرة طرحها أول ما طرحها دان غيلمور في العام 2003، في كتابه، «نحن وسائل الإعلام: الصحافة الشعبية من الشعب، والى الشعب،» عندما أكد ما أصبح اليوم أمراً معروفا: «لم تعد الأخبار محاضرة، بل أصبحت محادثة». وكان هذا الرأي الذي يجادل به غيلمور، ويشبه فلسفة موسوعة الإنترنت ويكيبيديا، أن «المعرفة والحكمة الجماعية تفوق كثيراً ما يتوفر لأي فرد واحد حول أي موضوع تقريباً.»

وخلال هذه الفترة، كانت المشاريع الأهلية التي بدأ إنشاؤها تكتسب زخماً ومصداقية. وأصبح يُقال إن الصحف التقليدية، إن هي أهملتها، فإنها تجازف بتنفير بعض قرائها الثابتين، وجزء كبير من قرائها المستقبليين، منها وتحويلهم عن قراءتها.

بمن نثق؟

لكن في هذه الفترة، يزداد اختفاء مصطلح «صحافة المواطن» ليحل محله المفهوم الأشمل المتمثل بالمحتوى الإخباري الذي يولّده أو ينتجه المستعمل. ولم تعد هناك أي إشارة مرجعية إلى «الصحافة»، وهي مهنة متخصصة تحكمها مجموعة فريدة من القواعد

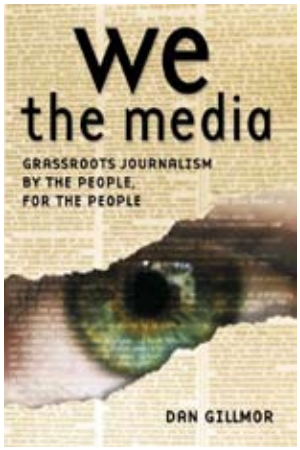

© 2007 O'Reilly Media, Inc.
All rights reserved. Used with permission.

كتب غيلمور: «الأخبار لم تعد محاضرة، بل أصبحت محادثة.»

والأخلاقيات، تختلف عن تلك التي يعمل على أساسها المدونون الذين لم يعودوا صحافيين منافسين بل أصبحوا مُنتجين مُكملين للمحتوى الإخباري.

كما أن التعبير الاصطلاحي، «يولّده المستعمل»، يتخطى مفهومي «مجموعة المواطنين» و«الانخراط المدني.» فمن الممكن أن ينتج المحتوى كل من المستهلكين والقرّاء والمُعلقين، لكنه يفترض وجود محررين محترفين لتحويل المحتوى إلى «صحافة».

ويُشكّل هذا الكمّ الهائل من المصادر تحدياً يعود تاريخه إلى بداية عصر الصحافة: تحديد المصدر الذي يمكن الوثوق به. ويقول جورج بروك، رئيس تحرير عدد السبت من صحيفة التايمز اللندنية، إن «السؤال الأكثر أهمية الذي يطرحه دائماً مستهلكو الأخبار والآراء على أنفسهم، هو: هل أثق بهذا المصدر؟ وستنجح بعض المصادر في هذا الاختبار، في حين ستخفق مصادر غيرها. ويجب على المجتمعات المنفتحة، التي ترغب في أن تظل منفتحة، أن تواصل إجراء ذلك الاختبار». وهكذا فإن ظهور المحتوى الذي يولّده المستعمل إلى حيز الوجود، وهو ثورة ثقافية حقيقية، يحمل في طياته فرصاً وأيضاً مخاطر لا يستهان بها تتطلب يقظة المجتمع.

فمن الناحية الإيجابية، أصبح لدى المواطنين الآن سيطرة أعظم بكثير على كيفية حصولهم على المعلومات وموعد حصولهم عليها. ويمكنهم التفاعل معها والمشاركة فيها، إن هم رغبوا في ذلك.

وتمر صناعة الأخبار حالياً في مرحلة تحول إلى حوار بين مزودي المعلومات ومتلقيها أكثر من كونها مجرد وسيلة لفرض فئة النخبة آراءها ووجهات نظرها.

أما من الناحية السلبية، فقد أوجدت شبكة الإنترنت إمكانيات جديدة هائلة للتلاعب الواسع والخطير أحياناً بالمعلومات، وهو أمر يصعب، إن لم يكن من المستحيل، كبحه.

وسوف تضع هذه الظاهرة مسؤولية ثقيلة متزايدة على كاهل الصحفيين المحترفين لكي يحافظوا على معايير عالية في التحقق من صحة الوقائع والصدق والموضوعية. وينفق المحررون جزءاً كبيراً جداً من وقتهم حالياً في التدقيق في صحة الصور والنصوص التي ينتجها أو يولّدها المستعملون والمصادقة على صحتها، ومن المتوقع أن يزداد الوقت اللازم للقيام بذلك. فما تنشره المدونات والتعليقات الإلكترونية يتطلب إجراء تدقيق منتظم فيه.

وإذا كان من غير الممكن إلزام المدونين باتباع القواعد الأخلاقية الصارمة، فإن هناك قدراً كبيراً من القواعد المنظمة التي يفرضها المجتمع على مستوى «المدونات الاحترافية.» وقد قدمت فضيحة هافينغتون بوست، المتعلقة بالممثل الأميركي جورج كلوني في آذار/مارس 2006، صورة عن عمليات التدقيق وتحقيق التوازن المكثفة لدى مجتمع المدونين. فعندما نشر فريق أريانا هافينغتون مقالاً على الإنترنت مُشكّلاً من مزيج مختلط دون أي انتظام مما كان الممثل قد قاله في مقابلات تلفزيونية وادعوا أنها من كتاباته، لم يخف كلوني استياءه. ورغم أن الكاتبة ومؤسسة الموقع أريانا هافينغتون قللت بالأصل من أهمية هذه المسألة، فإنها أجبرت في نهاية المطاف على الاعتذار بسبب الازدراء الغامر الذي أبداه تجاهها مجتمع المدونين.

وسوف نفقد الأسس التي تقوم عليها مجتمعاتنا الديمقراطية نفسها، ومصداقية وسائل الإعلام الوطيدة، إن نحن أصبحنا عاجزين عن التمييز بين المعلومات الصحيحة والكاذبة.

وبالتالي، فإن مسؤوليات مؤسسات وسائل الإعلام ضخمة. وما زال غالبية القراء يفضلون الآن إلى درجة لا يستهان بها الحصول على المعلومات من المنتجات التقليدية المطبوعة، ويبلغ عدد قراء الصحف اليومية في العالم 1،6 مليون قارئ. وتظهر استفتاءات الرأي العام باستمرار أن مستهلكي الأخبار يميلون بشكل أكبر إلى الوثوق بالأسماء الراسخة المعروفة في حقل الأخبار وإلى النظر بشك أكبر إلى المدونات الإلكترونية والمواد التي ينتجها أو يولّدها المواطنون.

فعلى سبيل المثال، وَجدت دراسة لمستهلكي الأخبار أجرتها الصحيفة الفرنسية 20 دقيقة أن ثلثي الذين أجابوا على أسئلتها يرون أن الأخبار المنشورة في منافذ إخبارية تشاركية على الإنترنت لا يمكن «اعتبارها أخبارا» وأنهم يشكون «بصحة أخبارها.»

ومن الضروري زيادة الثقافة الإعلامية لدى الصحافيين بصورة خاصة، ولدى المواطنين بصورة عامة، لمساعدتهم في تقييم أهمية وصدق المعلومات التي يتلقونها.

ونسعى في الجمعية العالمية للصحف (WAN) والمنتدى العالمي للمحررين (WEF)، لإبقاء صناعتنا مطلعة على هذه التطورات ومدركة للكيفية التي ستؤثّر بها على أعمالنا، وعلى المجتمع ككل أيضا.

ونحن ننظم بصورة دورية حملات لتذكير الناس بالمسألة الأساسية التي يدور حولها الأمر عندما نتحدث عن حرية الإعلام. ولم يكن أحد شعارات حملتنا: «حرية الصحافة هي حرية المواطن». أكثر صحة في أي وقت مضى مما هو عليه اليوم.

الجمعية العالمية للصحف والمنتدى العالمي للمحررين يمثلان ناشرين ومحررين في أكثر من مئة دولة، يعملون لدى 18 ألف منشورة، بينها الآلاف من مواقع الأخبار والمعلومات على الإنترنت والمدونات، مثل editorsweblog.org، sfnblog.org، trends-in-newsrooms.org التي تُشكّل الآن جزءاً لا يتجزأ من صناعة الأخبار. ■

الآراء المعبر عنها في هذا المقال لا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات الحكومة الأميركية.

كل مواطن مراسل صحفي

© AP Images/Lee Jin-man

رئيس تحرير ومؤسس موقع «أوماي نيوز» (OhmyNews)، أو يون-هو، يعمل في مكتبه في سيئول.

يعتبر موقع الأخبار «أوماي نيوز» (OhmyNews)، الذي أُطلق في العام 2000 في كوريا الجنوبية، من أوائل الرواد في صحافة المواطن.

وقد أنشأ الصحافي المُحترف، أو يون- هو، هذا الموقع كتجربة لاستخدام الإنترنت كوسيلة إعلامية تشاركية وكان يعمل معه في هذا التجربة أكثر من 700 من المواطنين المراسلين الصحفيين. وعندما احتفل موقع «أو ماي نيوز» بالذكرى السنوية السابعة لتأسيسه في شباط/فبراير 2007، كان قد أصبح يعمل فيه 65 موظفاً بدوام كامل، وأكثر من 60 ألف مواطن مراسل صحفي يعملون في مئة دولة أخرى.

وبدأ نجاح وتوسّع هذا الموقع باجتذاب اهتمام مُراقبي وسائل الإعلام عبر أنحاء العالم في العام 2002، عندما أصبح مجتمع الإنترنت في كوريا الجنوبية مشاركاً بنشاط في الانتخابات الرئاسية، وساعد بذلك في التأثير على النتائج.

وقد وصل تألق صورة الموقع ومؤسسه على الساحة العالمية الذروة في تشرين الأول/أكتوبر، 2007، عندما منحت كلية ميزوري للصحافة، المشهورة في الولايات المتحدة، أو يون- هو ميدالية الشرف للخدمة المُميزة في الصحافة «تقديراً لجهوده الرائدة في تحقيق انخراط المواطنين كصحفيين مناصرين للديمقراطية». ولهذه الجائزة تاريخ يفوق السبعين عاماً، وبين الذين فازوا بها بعض أشهر المؤلفين والصحفيين المرموقين، في الصحف والإذاعات والتلفزيون.

قال أو يون-هو لدى تسلمه الميدالية في حفل أُقيم بالمناسبة في كولومبيا، بولاية ميزوري، «إنني أستلم هذه الميدالية اليوم، إلاّ أن هذا التكريم ليس من حقي بل من حق الـ60 ألف مواطن مراسل صحفي المتعاونين معنا والصحفيين والمراسلين الدائمين في هيئة موظفينا الذين انضموا فرحين إلى هذا العالم الجديد من صحافة المواطن.»

ورغم أن تحقيق وسيلة إعلامية حديثة النشوء تعمل وفق أساليب غير تقليدية النجاح والشهرة إنجاز بحد ذاته، إلا أن أو يون- هو قال للحضور في كولومبيا إن لديه طموحات أكبر في ما يتعلق بما يمكن لصحافة المواطن أن تُنجزه. ونقل موقع «أو ماي نيوز» في تغطيته الإخبارية للحدث عن أو يون-هو قوله: «الهدف ليس توفير معلومات أكثر؛ الهدف هو تأمين حياة أكثر سعادة ورضى عن النفس.»

شارلين بورتر

القواعد الأخلاقية لموقع أو ماي نيوز

يُتوقع من مراسلي موقع "أوماي نيوز" (OhmyNews) الالتزام بالقواعد الأخلاقية التالية:

- يجب أن يعمل المواطن المراسل الصحفي بروح كون "جميع المواطنين مراسلين"، وأن يعرّف عن نفسه بوضوح كمواطن مُراسل صحفي خلال قيامه بتغطية الأحداث الإخبارية.
- لا ينشر المواطن المراسل الصحفي معلومات كاذبة. ولا يكتب مقالات تستند إلى افتراضات أو تكهنات لا ترتكز إلى أي أساس.
- لا يستعمل المواطن المُراسل لغة بذيئة أو مُبتذلة أو مهينة بأي شكل آخر وتُشكّل تهجماً شخصياً.
- لا يُلحق المواطن المراسل الصحفي الضرر بسمعة الآخرين من خلال كتابة مواضيع تنتهك الخصوصية الشخصية.
- يستعمل المواطن المراسل أساليب مشروعة لجمع المعلومات ويُبلّغ مصادره بوضوح أنه ينوي تغطية الحدث.
- لا يستعمل المواطن المُراسل مركزه لتحقيق مكاسب غير منصفة، أو يسعى بأي شكل آخر إلى تحقيق مكسب شخصي.
- لا يُضخم المواطن المراسل أو يُشوّه الحقائق لمصلحته أو لمصلحة أي منظمة ينتمي إليها.
- يعتذر المواطن المراسل الصحفي تماماً وبسرعة عن أي تغطية خاطئة أو غير ملائمة من أي ناحية أخرى.

كافة الحقوق محفوظة لـ "أو ماي نيوز"

حكومات وشركات تُعيق التعبير الحر على الإنترنت

بقلم إريكا رزّوق

© AP Images/Mizzima News

رهبان بوذيون يتصدرون المتظاهرين ضد الحكومة العسكرية في بورما في أيلول إسبتمبر، 2007. ورغم تقييد الحكومة مدى وصول المواطنين إلى الإنترنت، أرسلت المدونات ووسائل إعلام الإنترنت صور المظاهرات وانتهاكات حقوق الإنسان إلى العالم. ميزيما نيوز © AP Images

يتيح تنوع وسائل الإعلام والتحسن في تكنولوجيا المعلومات للناس الاطلاع على مجموعة أكبر من الأفكار المتباينة. لكن بعض الحكومات تريد التحكم بالأفكار، وتحاول حرمان مواطنيها من الوصول إليها. وتعكف منظمة العفو الدولية (آمنستي إنترناشنال)، وهي منظمة معنية بالدفاع عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، حالياً على العمل للتصدي لإجراءات تلك الحكومات القمعية ومقاومتها.

إريكا رزوق زميلة مختصة بالقانون لدى برنامج مؤسسات الأعمال وحقوق الإنسان، التابع لمنظمة العفو الدولية في الولايات المتحدة الأميركية، ومقرها الرئيسي في مدينة نيويورك.

هناك عملية بسيطة للغاية، توضح طول باع الرقابة على الإنترنت. ابحث عن "Tiananmen Square" ساحة تيانانمن على موقع:www.google.cn (موقع غوغل الصيني الذي يفرض رقابة ذاتية على نفسه)، ثم قم بنفس عملية البحث على موقع غوغل «www.google.com». (الموقع الرئيسي القائم في الولايات المتحدة).

إن النتائج مختلفة بشكل لافت للنظر. فعلى موقع غوغل الصيني google.cn، تصف كل النتائج الموقع الجغرافي للساحة وتخلو تماماً بشكل فاضح من أي ذكر لمجزرة الطلاب في العام 1989، وهو الحدث الذي يوصف في نتائج البحث المدرجة في المراتب الأولى (دليلاً على مدى ارتباطها بالموضوع الذي يتم البحث عنه) على موقع غوغل الأميركي google.com. ولا ينفرد غوغل وحده في هذا الأمر. فشركات مثل مايكروسوفت، وياهوو!، وبايدو،

© AP Images/Beijing Public Security Bureau, HO

نشر مكتب بيجينغ للأمن العام هذه الصورة لشخصيات كشخصيات أفلام الرسوم المتحركة في العام 2007، عند إطلاقه عملية لمراقبة الإنترنت. وتم تركيب «أفراد الشرطة المفترضين» بحيث يبرزون فجأة على شاشة متصفح الإنترنت ثم يسيرون أو ينطلقون بالدراجات أو بالسيارات عبر الشاشة لتحذير المواطنين وتنبيههم إلى وجوب البقاء بعيدين عن المحتويات غير القانونية على الإنترنت. مكتب بيجينغ للأمن العام/© AP Images

وغيرها من شركات الإنترنت العاملة في الصين، سواء كان مقرها في الولايات المتحدة أو الصين، تنخَل أو تصفي نتائج البحث على الإنترنت بدقة تنفيذاً لأوامر الحكومة الصينية.

وفي هذه الفترة التي نتلقى فيها هذا القدر الكبير جداً من المعلومات والمعرفة عبر الإنترنت ووسائل الإعلام الجديدة، يثبت هذا الإسقاط الصارخ الواضح جداً للأحداث التاريخية، وللمعلومات المتعلقة بالأحداث الراهنة التي توفرها وكالات الأنباء والحكومات الديمقراطية والمرّبون ومنظمات حقوق الإنسان، وجود هجوم واسع النطاق على حرية الكلام والتعبير. والأمر الأكثر إثارة للقلق من رؤية الحكومات تقمع حرية الكلام، هو إدراك كون شركات، وشركات أميركية في أحيان كثيرة، تساعدها على القيام بذلك.

تقارير من الصين

أصدرت منظمة العفو الدولية أول تقرير لها حول مسألة قمع حرية التعبير والإعلام على الإنترنت في الصين في تشرين الثاني/نوفمبر 2002. ففي التقرير الذي حمل عنوان، رقابة الدولة على الإنترنت في الصين، أشارت منظمة العفو الدولية إلى عدة شركات أميركية، مثل سيسكو سيستمز، ومايكروسوفت، ونورتل نتواركس، وويب سنس، وصن مايكروسيستمز، بوصفها شركات زودت، حسب ما أفادت التقارير، الحكومة الصينية بالتكنولوجيا اللازمة لفرض الرقابة على الإنترنت والتحكم باستعمالها. وإثر نشر هذا التقرير، رفضت عدة شركات هذه الاتهامات بأنها قد تكون مساهمة في انتهاكات حقوق الإنسان في الصين. فقد أنكرت شركة سيسكو سيستمز أنها تعدل منتجاتها طبقاً لما ترغب فيه الحكومة للسوق الصينية، وقالت، «إذا كانت حكومة الصين راغبة في مراقبة الإنترنت، فهذا شأنها. أمّا نحن فإننا حياديون أساساً في ما يتعلق بالسياسية.» وقالت مايكروسوفت إنها «تركز اهتمامها على تسليم أفضل التكنولوجيا للناس في جميع أنحاء العالم.» ولكنها «لا تستطيع التحكم في طريقة الاستعمال النهائي لهذه التكنولوجيا.»

وأعطتنا مثل هذه الردود لمحة مُبكرة عن المناورات والتحذلق والفذلكة اللفظية المغيظة التي أصبحت السمة المميزة لكيفية رد شركات التكنولوجيا الأميركية عند مواجهتها بكونها متواطئة مع حكومات قمعية. وقد امتثلت عدة شركات بشكل كامل تماماً لطلبات عدة حكومات بأن تؤمن لها بصورة مباشرة ونشطة الخدمات اللازمة لمراقبة البريد الإلكتروني، ومدونات الإنترنت، وفرض الرقابة على محتوى مواقع الإنترنت، وتصفية نتائج عمليات البحث على الإنترنت. ورغم كون خطاب هذه الشركات العام حول حقوق الإنسان أصبح أكثر ذكاء في استخدام الكلمات المنطوية على اختلاف لا يكاد يلاحظ في المعنى، إلا أنها ما زالت مستمرة في الامتثال للإجراءات التعسفية التي تمارسها الحكومات التي تستغل التكنولوجيا لقمع حرية التعبير.

وفي تموز/يوليو 2006، نشرت منظمة العفو الدولية بحثاً جديداً حول دور شركات الإنترنت الأميركية، وذلك في تقريرها الذي حمل العنوان، «تقويض حرية التعبير في الصين.» وقد ركز التقرير على تعاون شركات مثل ياهوو!، ومايكروسوفت، وغوغل في مجال التصفية التي تقوم بها الحكومة الصينية لمحركات البحث على الإنترنت، والبريد الإلكتروني، ومجال فرض الرقابة على محتويات المواقع والمدونات الإلكترونية.

ووصف التقرير كيف تقوم شركة مايكروسوفت، على سبيل المثال، بتصفية نتائج محركات البحث على الإنترنت لتنتج فقط ما توافق عليه الحكومة الصينية. وبالإضافة إلى ذلك، رفضت مايكروسوفت منح مستعملي خدمة المدونات إم إس إن سباسيز (MSN Spaces) القدرة على الكتابة حول مواضيع معينة أو إعطاءها عناوين معينة تعتبر غير مقبولة من جانب الحكومة الصينية، مثل «فالون غونغ» (Falun Gong)، و«استقلال التيبت» (Tibet Independence)، و«4 حزيران/يونيو (4 June) (تاريخ حصول مجزرة ساحة تيانانمن). وكان الصحافي والمدون الصيني جاو جينغ (المعروف أيضاً باسم مايكل أنتي)، الناشط في انتقاد الرقابة في الصين، ينشر مدونته على خدمة مدونات إم إس إن سبايسيز. لكن مايكروسوفت أغلقت مدونة جاو هذه في كانون الأول/

ديسمبر 2005، عقب تلقيها على ما يبدو طلباً للقيام بذلك من السلطات الصينية.

وأصدرت الحكومة الصينية، في تحرّك آخر لاتخاذ إجراءات صارمة ضد حرية الكلام، حكماً على الصحافي شي تاو بالسجن مدة عشر سنوات لإرساله بريداً إلكترونياً عبر حسابه في خدمة ياهوو! إلى موقع على الإنترنت في الولايات المتحدة مناصر للديمقراطية. وقد تضمنت الرسالة الإلكترونية معلومات كانت دائرة الدعاية المركزية الصينية قد أرسلتها إلى الصحيفة التي كان يعمل فيها شي تاو. وكان الأمر الذي مكن الحكومة من مقاضاة شي تاو والحكم عليه هو تقديم شركة ياهوو! معلومات شخصية عن صاحب الحساب هذا إلى الحكومة الصينية. وفي حين أن ياهوو! ادّعت وشهدت أمام الكونغرس الأميركي بأنها لم تكن تعرف شيئاً حول «طبيعة التحقيق» الذي جرى في قضية شي تاو، أظهرت وثائق الطلب الحكومي التي تم نشرها عكس ذلك.

وقد مثل مسؤولون من شركة ياهوو! أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأميركي في تشرين الثاني/نوفمبر 2007 للرد على التهمة بأن الشركة كانت تعرف بأنها تمتثل لطلب غير عادل لتسلم معلومات عن شي تاو. واتهم النائب توم لانتوس، رئيس اللجنة، ياهوو! أيضاً بأنها كذبت على الكونغرس عندما أكدت أنها لم تكن تعرف شيئاً عن طبيعة الطلب. وبعد أن عبّر أعضاء اللجنة من الحزبين عن حزمهم ، عبر أسئلتهم المنتقدة وشجبهم لتجاوب ياهوو! مع الطلبات التي تلقتها من مكتب أمن الدولة في بيجينغ، وعن عدم استعدادها للتعويض على عائلات الضحايا، وصف لانتوس رئيس الشركة التنفيذي ومستشارها القانوني بأنهما «قزمان» من الناحية الأخلاقية ووصف أداءهما بأنه «مُخيب للآمال إلى حدّ مرعب.»

بعد عشرة أيام من جلسة الاستماع هذه، سوّت شركة ياهوو! مع عائلة شي تاو وصحفي صيني سجين آخر دعوى كانتا قد رفعتاها ضدها. وقد سعى الصحفيان في الدعوى إلى إثبات كون فرع شركة ياهوو! الذي يتخذ من هونغ كونغ مقراً له مسؤولاً عن سجنهما. وفي حين أنكرت الشركة مسؤوليتها إلا أنها وافقت على دفع مبلغ لم يُكشف عن مقداره للمدعين. (أنظر التعليق الجانبي التالي، «مأزق صناعة الإعلام»).

وخلال الفترة التي انقضت بين التحقيق الأوّلي الذي أجراه الكونغرس في شباط/فبراير 2006، وأحدث جلسات المساءلة والاستماع التي عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2007، انضمت شركات ياهوو!، ومايكروسوفت، وغوغل، وغيرها من شركات الإنترنت والاتصالات إلى مبادرة تشارك فيها عدة منظمات حقوق إنسان، من ضمنها منظمة العفو الدولية، تهدف إلى التوصل إلى وضع معايير طوعية تتقيد بها صناعة الإعلام في مجالي حرية التعبير والخصوصية الشخصية. ولكن ياهوو! (إلى جانب مايكروسوفت وبعض الشركات الصينية) وقعت تعهداً آخر في الصين ينص على ممارسة الانضباط الذاتي ويشكل اعتداء إضافياً على حق المستعملين في التعبير عن معارضتهم السياسية عبر الإنترنت، مما يتناقض بوضوح مع المبادرة.

وقد نشرت المنظمة غير الحكومية للدفاع عن الصحافة، «مراسلون بلا حدود» (التي تعرف أيضاً باسم صحفيون بلا حدود)، تفاصيل الاتفاق الذي وافقت الشركات بموجبه على تسجيل الأسماء الحقيقية للمدونين والاحتفاظ بها وعلى مراقبة وحذف محتويات

Hoang Dinh Nam/AFP/Getty Images

جندي من الجيش الشعبي الفيتنامي يتصفح الإنترنت خلال معرض لتكنولوجيا المعلومات في هانوي. هوانغ دين نام/© Getty Images

المدونات «غير القانونية» (قالت شركتا ياهوو! ومايكروسوفت إنهما لن تطبقا شرط تزويد الاسم الحقيقي «للمدونة». ولكن، نظراً لسجلهما في ما يتعلق بالإذعان للطلبات الصينية المتعلقة بإزالة محتوى المدونات وتزويدها بالمعلومات الشخصية حول أصحاب حسابات البريد الإلكتروني لديهما، فإن توقيعهما على هذا التعهد ليس مشجعا). والأمر الأكثر إثارة للقلق، هو أن ياهوو! لم تكن قادرة على الإثبات للكونغرس وإقناعه بأن ما حدث لتشي تاو لن يحدث مرة أخرى إطلاقا.

© AP Images/EyePress

مدراء تنفيذيون من شركة غوغل أزاحوا الستارة كاشفين عن اسم الشركة التجاري باللغة الصينية في العام 2006. آي بريس | © AP Images

قيود مفروضة في أماكن أخرى

غير أن الصين ليست طبعاً الدولة الوحيدة التي تتخذ إجراءات تقيد حرية الكلام على الإنترنت أو عبر الشبكة. ففي فيتنام، حيث قيّدت قوانين سُنت أخيراً حرية التعبير على الإنترنت، يقبع الآن نغوين فو بينه في السجن بعد أن حكم عليه بالسجن سبع سنوات لنشره انتقاداً، نشر بعضه على الإنترنت، حول الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان. كما أُلقي القبض على ترونغ كيوك هوي في مقهى للإنترنت في مدينة هوشي منه؛ ولا يعرف مكان وجوده الآن، كما أنه لم يتم توجيه أي اتهامات علنية إليه.

كما أفادت التقارير الصحفية بأن الحكومة العسكرية البورمية تقوم بحملة تخويف ضد شعبها، إذ تحتجز الآلاف من الرهبان والمدنيين في ظروف رثّة وقذرة للغاية، وتقوم بضربهم وترويعهم وترويع عائلاتهم- حتى الأطفال الصغار والذين كانوا مجرد متفرجين غير مشاركين في مظاهرات أيلول/سبتمبر السلمية.

ولم يتم قمع المعارضين السياسيين البورميين في الشوارع فقط بل وعلى الإنترنت أيضا. فما فتئت السلطات تمارس منذ سنوات طويلة عملية واسعة من الرقابة والتصفية والحذف للمعلومات على الإنترنت. ولعل جهود فرض الرقابة وصلت ذروتها في 29 أيلول/سبتمبر 2007، عندما قامت الطغمة العسكرية الحاكمة في بورما بوضع حد لأي إمكانية للحصول على خط إنترنت أو استعمال الإنترنت وأوقفت، حسب ما ذكرت التقارير الصحفية، أعمال معظم شركات خدمات الهاتف الخليوي، بعد أن بدأ بث تقارير شهود العيان والصور وأفلام الفيديو التي تظهر انتهاكات الحكومة الهائلة لحقوق الإنسان إلى مختلف أنحاء العالم عبر المدونات والوسائل الإعلامية الأخرى المرتبطة بالإنترنت.

وتظهر الاحتجاجات السياسية في بورما والرد الحكومي عليها، ابتداءً من آب/أغسطس وحتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2007، قدرة الإنترنت على تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، وعلى أن تكون أيضاً أداة في يد أنظمة الحكم القمعية لتنفيذ مرامها في الحد من قدرة مواطنيها على الاتصال مع العالم.

وهذه الازدواجية المتناقضة في قدرات الإنترنت بالذات هي التي أدت إلى ظهور موقع «غير قابل للكبح»، http://irrepressible.info/، وهو حملة مقرها موقع على الإنترنت تهدف إلى تسخير تكنولوجيا الإنترنت في إنهاء الرقابة. وتُشكّل شبكة الإنترنت أداة لا مثيل لها للتعبير الحر رغم الجهود المتنامية للتحكم بها وفرض الرقابة عليها ولمقاضاة وسجن الأشخاص الذين ينتقدون حكوماتهم على الإنترنت ويطالبون بالديمقراطية وحرية الصحافة، وصيانة حقوق الإنسان. وقد قام موقع «غير قابل للكبح» irrepressible.org، الذي أنشأته منظمة العفو الدولية ودعمته صحيفة الأوبزرفر الصادرة في المملكة المتحدة ومبادرة الشبكة المفتوحة (OpenNet)، بنشر أخبار عمليات القمع التي تجري في أي مكان في العالم، في دول بينها بورما والصين وفيتنام وتونس وإيران والمملكة العربية السعودية وسوريا.

ويشجع الموقع المذكور الناس على نشر «نتف»، أو قطع مجزأة، من محتويات الأخبار التي ستُخضع للرقابة والحذف من قبل الحكومات والشركات المتعاونة معها في حال نشرها متكاملة. كما يطلب الموقع من الناس التعهد بإلزام أنفسهم بدعوة الحكومات إلى إنهاء القيود غير المبررة على حرية التعبير على الإنترنت، ودعوة الشركات إلى التوقف عن مساعدتها في القيام بذلك. وقد أصبح هذا الموقع بمثابة مستودع للأخبار المتعلقة بجميع نواحي فرض الرقابة على الإنترنت.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، 2006، قدمت منظمة العفو الدولية تواقيع 50 ألف شخص التزموا بتعهد «غير قابل للكبح» إلى رئيس «منتدى حاكمية الإنترنت (IGF) التابع للأمم المتحدة.» ويقوم في هذه الأثناء آلاف بإلزام أنفسهم بالتعهد، وسوف تستمر منظمة العفو الدولية في العمل في سبيل تحقيق حرية التعبير على الإنترنت وصيانتها من خلال أطر عمل دولية، مثل منتدى حاكمية الإنترنت، ومن خلال دعم الجهود التشريعية المحلية لضمان عدم مشاركة شركات أميركية في عملية المنع غير المبرر للكلام والتعبير العلني السلمي عن الأفكار عبر الإنترنت.

ويتطلع مؤيدو حرية التعبير على الإنترنت إلى اليوم الذي تحول فيه الحكومات والشركات هذه المقالة والهواجس التي تناولتها إلى مسألة تجاوزها الزمن. وإنني أحثّ القارئ على إجراء تجربة البحث على الإنترنت الواردة في الفقرة الأولى من المقال في المستقبل. وآمل أن تجد أن الاختلاف في نتائج البحث الذي وصفناه سابقاً قد اختفى ولم يعد له وجود وأن بإمكان كل شخص إلقاء نظرة على العالم وما يجري فيه دون أن يحجب أي أمر عنه. ومقياس تحقيقنا للإنجازات هو أنه كلما أصبحت هذه المقالة قديمة ولّى زمنها وكلما تضاءلت أهمية موقع irrespressible.info وأصبح غير ذي صلة بالوضع، كلما نكون قد نجحنا في تحقيق إنجازنا الجماعي. ■

الآراء المعبر عنها في هذا المقال لا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات الحكومة الأميركية.

مأزق صناعة الإعلام

تسلك شركات التكنولوجيا الحديثة المتقدمة أحد أصعب وأكثر المسالك خطورة في التجارة العالمية خلال محاولتها العمل في المجتمعات المُغلقة أو القمعية.

فسلع هذه الشركات هي منتجات الإعلام والاتصالات القادرة على منح مستعمليها قدرة على الوصول إلى ثروة من المعلومات المتراكمة في ما هو، بدون مبالغة، ملايين المصادر التي توزعها وتنشرها.

إلا أنه يتعين على هذه الشركات، لممارسة أعمالها التجارية في السوق العالمية، أن تتوصل أولاً إلى اتفاقات مع بعض الحكومات التي لا تريد أن يتمكن مواطنوها من الوصول إلى المعلومات والآراء التي قد تهدد وسائل التحكّم التي تعتمدها تلك الحكومات.

وهذه بالضبط هي المشكلة التي وصفها المسؤولون التنفيذيون في شركة ياهوو! لدى مهاجمة أعضاء من مجلس النواب في الكونغرس الأميركي ممارسات الشركة في أعمالها التجارية خلال جلسة استماع ومساءلة علنية عُقدت في أوائل شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

وقد أوجز جيري يانغ، أحد مؤسسي ياهوو! ومديرها التنفيذي، المأزق على النحو التالي: «أنا أعرف أيضاً أن هناك حكومات في شتى أنحاء العالم سجنت أشخاصاً لمجرد تعبيرهم عن أفكارهم عبر الإنترنت. ويتعارض هذا السلوك مع جميع قناعاتي الشخصية والمهنية.»

وبعد ذلك بأسبوع واحد، وافقت شركة ياهوو! على دفع مبلغ لم تكشف عن قيمته لتسوية قضية مرفوعة أمام المحاكم تدّعي بأن الشركة تتحمل بعض المسؤولية عن سجن صحفيين صينيين بسبب نشاطاتهما على الإنترنت.

وكان قد تم سجن شي تاو، ووانغ جيانونينغ، اللذين يمضيان حالياً عقوبة في السجن لمدة عشر سنوات، بعد أن أذعنت ياهوو! لأمر صادر عن الحكومة الصينية وزودتها بمعلومات استخدمتها الحكومة لربط هذين الصحفيين بنشاطات معارضة عبر الإنترنت. وكان هذا الإذعان هو ما أثار حنق بعض المشرعين الأميركيين وعدد من المنظمات غير الحكومية.

ونتيجة لتسوية هذه القضية، سوف تقدم ياهوو! دعماً مالياً إلى عائلتي الصحفيين السجينين، وستؤسس صندوق إغاثة إنسانية لدعم منشقين سياسيين آخرين وعائلاتهم.

وقال يانغ في بيان نقلته التقارير الإخبارية «بعد مقابلة العائلات، أصبح من الواضح لديّ ما يجب علينا القيام به من أجل تصحيح الخطأ بالنسبة للعائلات، ومن أجل ياهوو!، ومن أجل المستقبل.» وأضاف: «لقد تأسست شركة ياهوو! على الفكرة القائلة إن التبادل الحر للمعلومات يستطيع تحقيق تغيير أساسي في أسلوب حياة الناس وممارستهم لأعمالهم وتفاعلهم مع حكوماتهم. ونحن ملتزمون بضمان كون أفعالنا متلائمة مع قيمنا في جميع أنحاء العالم.»

صينيان يتصفحان الإنترنت وقد ظهر في خلفية الصورة إعلان لموقع ياهوو!
نغ هان غوان/© AP Images

وقد أسهب يانغ في التحدث عن جهود الشركة في هذا السياق خلال جلسة الاستماع التي عقدها مجلس النواب، وتطرق إلى انخراط شركة ياهوو! في حوار حول حقوق الإنسان مع ممثلين عن صناعة الإعلام وأكاديميين ومستثمرين ومنظمات تدافع عن حقوق الإنسان ومنظمات أخرى غير حكومية.

وقال يانغ في البيان الذي أدلى به في الجلسة: «لقد ألزمت هذه المجموعة المتباينة نفسها علناً باستحداث مجموعة من المبادئ العالمية وقواعد العمل الخاصة بحرية التعبير والخصوصية الشخصية لإرشاد وتوجيه سلوك الشركات لدى مواجهتها قوانين وأنظمة وسياسات تتعارض مع الحقوق الإنسانية.»

ويقوم مركز الديمقراطية والتكنولوجيا (CDT)، وهو منظمة غير حكومية مقرها في واشنطن العاصمة، بتسهيل تطوير قواعد السلوك هذه. وقال ناطق رسمي باسم المركز إنه يؤمل أن يتم استكمال وضع هذه المجموعة من المبادئ خلال الأشهر الأولى من العام 2008. ■

شارلين بوردتر

الصحافة تنهض ثم تكبو في جمهورية جورجيا

بقلم كارل إيدزفوغ

© AP Images/George Abdaladze

مواطنون جورجيون يواجهون قنبلة مائية أطلقتها قوات الأمن في العاصمة تبليسي. جورج عبد الادزي| © AP Images

لو كانت السياسة في العالم الحقيقي مثل الحكايات الخرافية ذات النهاية السعيدة، لكان سقوط حكومة قمعية وإحلال ديمقراطية محلها سيجلب معه صحافة تم تحريرها ومواطنين متمكنين وسكاناً مهيئين إلى حد أفضل بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات القومية. ولكن عالمنا، عالم الواقع الذي نعيش فيه، ليس عالم الحكايات الخرافية.

أطاحت ثورة سلمية في جورجيا، الجمهورية السوفياتية السابقة، في العام 2003 بحكومة قمعية فاسدة. وخلال السنوات التي تلت ذلك لم يحقق هذا البلد القوقازي سوى تقدم متقطع نحو نهاية سعيدة تدوم إلى آخر الأيام. وقد بادرت الحكومة الجديدة التي تسلمت السلطة، عقب ما أصبح يعرف بثورة الورود مباشرة، إلى استهلال إصلاحات وبدء التواصل مع الغرب، لكن النزاعات الداخلية كانت تمزق تلك الحكومة. وخلال الأسابيع السابقة لطباعة هذه المجلة، واجهت الحكومة مظاهرات في الشوارع واتهامات بأنها أقامت تحالفاً مع روسيا. وقد رد الرئيس على ذلك بإعلان حالة الطوارئ في البلاد مما فرض إغلاق كافة منظمات الأخبار الخاصة، ودام هذا الوضع عدة أسابيع وقوبل بتنديد دولي.

وهكذا لم تتمتع وسائل الإعلام في جمهورية جورجيا بالحرية التي حصلت عليها وسائل الإعلام في الدول الأخرى التي تحققت فيها إصلاحات سياسية، ولم يتم بعد فهم سبب ذلك تماما. وقد قدم تقرير «حرية الصحافة 2007»، الذي أصدرته مجموعة مناصرة الحرية التي لا تبغي الربح، فريدوم هاوس، هذا التقييم للبيئة الإعلامية:

> «يكفل دستور جورجيا وقانون حرية الكلام والتعبير حرية التعبير، ولكن الحكومة قامت على امتداد العام 2006 بالحد بشكل متزايد من حرية الصحافة. ولم تكن القيود، إلا نادراً، على شكل ضغط مباشر، رغم وجود تقارير تحدثت عن قيام مسؤولين حكوميين بمضايقة صحفيين والاعتداء عليهم. ويواصل أصحاب ومديرو وسائل الإعلام ممارسة الضغط على الصحفيين في محاولة للمحافظة على علاقات ودية مع السلطة. ونتيجة لذلك، كثيراً ما يمارس الصحفيون الرقابة الذاتية.»

وقد قام الصحفي التلفزيوني والأستاذ الجامعي الأميركي، كارل ايدزفوغ، برحلات متكررة إلى جورجيا بين العام 2002 والعام 2006 لتدريب الطلاب على الصحافة الإذاعية في كلية القوقاز للصحافة. وقد ظل ايدزفوغ، وهو أستاذ جامعي يعمل في كلية الصحافة والاتصالات الجماهيرية في جامعة كنت ستايت، في ولاية أوهايو، على اتصال بالصحفيين الجورجيين الذين وصفوا له خيبة أملهم من تأثير ثورة الورود على مهنتهم.

لم كانت جمهورية جورجيا في العام 2001، مكاناً صعباً جداً بالنسبة للصحفيين. وكانت هناك وسيلة أنباء واحدة لا غير لم تجفل ولم تتراجع، بل اتخذت موقفاً جريئاً لم تتخذه أي مؤسسة أنباء أخرى في عالم ما بعد الاتحاد السوفياتي. وكانت تلك المؤسسة الإعلامية المحطة التلفزيونية روستافي–2.

وكانت التقارير الإخبارية الجريئة تؤدي في العام 2001 إلى ردود فعل قاسية. فقد قتل جورجي سانايا، مقدم البرامج الإخبارية في المحطة التلفزيونية روستافي–2 البالغ من العمر 26 سنة. ويعتقد الكثيرون أنه قتل انتقاماً منه لتقاريره الإخبارية. وفي حين أن سانايا عارض سياسات وممارسات الرئيس إدوارد شيفرنادزه وطرح تساؤلات حولها إلا أنه لم يكن وحيداً في تحدي حكومة تبليسي.

فقد قال أكاكي غوغيتشايشفيلي، مقدم البرامج الإخبارية ومؤسس البرنامج الإخباري التحقيقي «60 دقيقة»، إن والده طُرد من وظيفته في الحكومة انتقاماً منه هو للريبورتاجات الإخبارية التي كان قد قدمها. وقال أكاكي إن كل فرد من العاملين في برنامج التحقيقات الإخبارية تلقى تهديدات. وقال المراسلون إنهم كثيراً ما كانوا يرفعون سماعة الهاتف فلا يسمع الواحد منهم سوى صوت يقول»سوف تموت غداً»، أو «سوف نغتصب أهلك.»

ولم يعد تهديد المراسلين أنفسهم وحدهم كافياً في العام 2001. فقد تلقى مدير قسم الأنباء ومقدم البرامج الإخبارية الرئيسي في محطة روستافي–2، نيك تاباتادزه، مكالمة تهدد المحطة بأكملها. وقال تاباتادزه إن وزير الداخلية في جمهورية جورجيا هدد بإرسال قوات عسكرية إلى المحطة لتفتيشها شبراً شبراً وعدم إبقاء شيء في مكانه. ورد تاباتادزه على ذلك بإذاعة نبأ التهديد في الأخبار المسائية تلك الليلة. وفي الأسبوع التالي، ردت الحكومة بقوة. وفي هذه المرة، أرسلت وزارة الأمن ضباطاً طلبوا سجلات المحطة المالية. ومرة أخرى رد تاباتادزه بنشر ما حصل؛ ولكنه نشر النبأ هذه المرة عن طريق البث المباشر. فقد أمر مصوريه بإعداد الكاميرات وبدء التصوير، وما هي إلا دقائق حتى كانت محطة روستافي–2 تبث أحداث الاقتحام الحكومي لمكتب التحرير إلى كل جهاز تلفزيوني في جورجيا. وقام المواطنون، لإظهار دعمهم لمحطة روستافي–2، بالاحتشاد أمام مبنى المحطة حيث أمضوا الليل بكامله؛ وفي اليوم التالي ساروا في مظاهرة إلى البرلمان.

كانت تلك فترة خطيرة ولكنها منشطة لكل صحفي يعمل في جورجيا.

ثم حصلت ثورة الورود. تنحى شفرنادزه عن الحكم وتولى المنصب زعيم مؤيد للديمقراطية هو ميخائيل ساكشفيلي. لكن الصحفيين العاملين في جورجيا يقولون إن وسائل الإعلام لم تحصل على أي من الفوائد التي جلبتها ثورة الورود.

اتباع الخط السياسي الحزبي

© The New York Times/Redux/Justyna Mielnikiewicz

الانفعالات تزداد حدة خلال اصطدامات في شوارع تبليسي بين متظاهرين مناهضين للحكومة وبين قوات الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر، 2007. جستينا ميلنيكيفيتز/© The New York Times

أغلقت محطتان تلفزيونيتان هما القناة 9، التي دأبت على محاولة تقديم الأخبار الموثوقة بتجرد دون مواربة، ومحطة إيبيريا أبوابهما. وتغيرت الإدارة في محطة روستافي وتغير معها النهج المعتمد في الأخبار.

وقد غادرت ناتيا أبراميا جورجيا في هذا الأثناء، ولكنها كانت قد أمضت ثماني سنوات تكتب التقارير الإخبارية كما عملت لدى محطة روستافي–2 قبل الثورة وبعدها. وتذكر أبراميا أنه رغم جو التهديد الذي ساد خلال حكم شفرنادزه، كان هناك قدر لا يستهان به من الحرية الإعلامية. وقالت: «لم تكن وسائل الإعلام محترفة ومسؤولة ولكنها كانت حرة.»

وأضافت أن ما حدث بعد ثورة الورود هو أن الجميع بدأوا يتحدثون عن «الرقابة الذاتية». وأصبحت الآن محطة روستافي–2، المحطة التي كانت قد تحدت بشجاعة في يوم ما المسؤولين الحكوميين مطالبة إياهم بتفسير تصرفاتهم، تتصل هاتفياً بالمسؤولين الحكوميين لطلب مشورتهم حول ما ينبغي عليها قوله. وقالت أبراميا: «لقد رأيت بنفسي كيف كان الصحفيون

يقرأون تقاريرهم الإخبارية للمسؤولين الحكوميين عبر الهاتف.» وأضافت أن الصحفي الذي كان يحيد عن الخط الرسمي كان يواجه «مشاكل.»

وقد وصف صحفي محترف، لم يرغب في الكشف عن هويته لأنه بحاجة إلى وظيفته في روستافي-2، البيئة التي يعمل فيها الصحفيون بكلمة واحدة: «مُذلّة».

وقد بدت عملية التحرير التي يصفها كشيء يعود مباشرة إلى العصر السوفياتي. فقد قال: «لا يسمح لنا بانتقاد الرئيس، أو وزير الاقتصاد، أو وزير الدفاع، أو وزير الداخلية. وعلينا أن نغطي فقط الأنباء الجيدة عن هذه الهيكليات الحكومية.»

وقال صحفي مخضرم آخر كان مخرجاً ومحرراً ومصور فيديو كذلك، ترك عمله في قسم الأخبار ولكنه على اتصال مستمر بالصحفيين والمراسلين في جميع محطات التلفزيون في تبليسي، قال بحزن، «كان ينبغي ألاّ يكون الوضع على هو عليه الآن». وقد طلب هو أيضاً، لأسباب تتعلق بعمله، عدم ذكر اسمه. وعندما طُلب منه أن يقارن بين وضع الصحافة في جورجيا الآن وما كان عليه قبل ثورة الورود، قال ببساطة، «إنه أسوأ».

وقد وافقته تانيا أبراميا على رأيه وقالت «يواجه الصحفيون المحليون خطراً متزايداً لدى قيامهم بالتحقيق أو طرح الأسئلة أو انتقاد الحكومة.»

محاولة إحداث تغيير

كانت الصحفية نينو زورياشفيلي، والمحرر ومصور الفيديو، ألكس كفاتاشيدزه، ينتجان بعض أكثر التحقيقات شمولاً وتعمقاً في محطة روستافي-2. لكن زورياشفيلي تصف الآن المحطة التي كانت تتخذ في الماضي مواقف صحفية جريئة لا تلين بأنها «لا أكثر من صوت يردد آراء الحكومة».

كما أنها لا تعتقد أن جورجيا سوف تستفيد مشركة تلفزيون إم زد إي (MZE) التي اشتراها شقيق وزير الخارجية. وقد قامت زورياشفيلي وكفاتاشيدزه في كانون الثاني/يناير، 2007، لشعورهما بالإحباط نتيجة تدهور الصحافة الجادة منذ ثورة الورود، بإنشاء شركتهما الخاصة لإنتاج التحقيقات التلفزيونية، وتدعى مونيتور استوديو، بتمويل من المفوضية الأوروبية. ولم يشكل العثور على قصص إخبارية جدية موثوقة مشكلة صعبة ولكن العثور على جهة مستعدة لبثها كان مشكلة عويصة.

فقد وصلتهما معلومة سرية تفيد بأن مواطنين بريئين تعرضا للسجن والتعذيب وأدينا بناء على دليل ملفق دسه عملاء أمن حكوميون بناء على تعليمات مسؤول كبير في الحكومة.

ولم يكن فريق التحقيق الإخباري الوحيد الذي حقق في الوقائع وتثبت من صحتها؛ فقد تثبت من صحتها كذلك الموظف الحكومي الذي يحقق في شكاوى المواطنين (مأمور المظالم)، أو المحامي العام في جمهورية جورجيا.

وقد عقد سوزار سوباري مؤتمراً صحفياً ليعلن فيه النتائج التي توصل إليها. وكان مؤتمراً صحفياً لا يختلف عن المؤتمرات المألوفة وقد استعدت وسائل الإعلام له وكانت ميكروفونات جميع محطات البث بالراديو والتلفزيون موجودة في المؤتمر. وقال أليكس كفاتاشيدزه أن «المفاجأة» كانت عدم احتواء نشرات الأنباء المسائية في تلك الليلة «على أي ذكر لذلك.» وهكذا لم تقم نشرات الأخبار التلفزيونية بذكر النتائج السلبية التي تم التوصل إليها رغم أن المصدر الذي أعلنها كان مصدراً حكومياً.

ونظمت زورياشفيلي وكفاتاشيدزه عرضاً خاصاً لتحقيقهما، ودعيا إليه مسؤولين في سفارات، ورؤساء منظمات غير حكومية، وصحفيين، ومدراء الأخبار في كل وسيلة إعلامية رئيسية في تبليسي، عاصمة جورجيا، ومقر عمل شركات الإعلام الرئيسية فيها. وقدم الفريق تحقيقه مجاناً إلى أي مؤسسة إعلامية ترغب في الحصول عليه. ولم توافق أي محطة في تبليسي على بث التقرير.

ولكن، حتى عندما ترفض المحطات بث الأنباء، تجعل التكنولوجيا من المستحيل تقريباً لأي حكومة أو شركة أن تتحكم بالاتصالات. ولربما تحولت محطة روستافي-2، كما يقول منتقدوها، إلى صوت يكرر آراء الحكومة. ولكن التكنولوجيا تتيح للصحفيين القيام بما كان الصحفيون يقومون به دائماً: إبلاغ الناس القصص الإخبارية الحقيقية الوجيهة.

وهذا المزيج من التكنولوجيا والمثابرة الصحفية هو ما يبقي كفاتاشيدزه متفائلا. فهو يقول، «ما زلنا نحن (وآخرون مثلنا) نحاول إيصال الرسالة إلى الناس.» ويضيف بكل ثقة: «إن الصحافة لم تمت في جورجيا.»

تحقيق مونيتور استديو حول سجن اثنين من مواطني جورجيا دون ارتكابهما أي ذنب متوفر على موقع الإنترنت

■

فيديو على خط الإنترنت

• **اقتحام روستافي-2:**

الصحفي التلفزيوني كارل ايدزفوغ كان في جورجيا، في العام 2001، في يوم أثبت فيه التلفزيون قدرته على التأثير على الناس وهز أركان الحكومة. استخدم الفيديو بإذن من صاحب حقوق النشر

http://usinfo.state.gov/journals/itgic/1207/ijge/ijge1207.htm

وسائل الإعلام الجديدة والميدان السياسي في الولايات المتحدة

بقلم توماس ب. إدسال

مصور يعمل أمام شاشة فيديو ضخمة موضوعة على مسرح مناظرة الانتخابات التمهيدية الرئاسية بين الجمهوريين التي نظمها سي إن إن ايوتيوب في سانت بيترسبرغ بفلوريدا، في تشرين الثاني (نوفمبر ، 2007 . وكانت هذه المناظرة الثانية من مناظرتين اعتمدتا شكل الأسئلة التي يطرحها المواطنون عبر لقطات فيديو ترسل إلى موقع يوتيوب على الإنترنت. وقد شارك المتنافسون الطامعون بالفوز بترشيح الحزب الديمقراطي لهم للرئاسة في مناظرة أخرى في تموز (يوليو)، نظمها تلفزيون سي إن إن ايوتيوب. مات كامبيل | © Corbis

أخذت التكنولوجيات الجديدة وأمهر مستخدميها وأكثرهم فهماً لكيفية الاستفادة منها يتركون بصماتهم على العديد من الحملات الانتخابية الأميركية، إذ يكشفون هفوات المرشحين ويعززون حملات جمع الأموال ويعيدون تشكيل الدورة الإخبارية.

توماس ب. إدسال هو أستاذ كرسي جوزف بوليتزر الثاني وإيدث بوليتزر مور لتغطية أنباء الشؤون القومية، في كلية الدراسات العليا للصحافة في جامعة كولومبيا، في مدينة نيويورك. وقد غطى الأخبار السياسية الأميركية لمدة 25 عاماً في صحيفة الواشنطن بوست، ويعمل حالياً مراسلاً لمجلة نيو ريبابليك، ومحرراً مشاركا في مجلة ناشونال جورنال، كما يشغل منصب المحرر السياسي لمجلة هافينغتون بوست، وهي مطبوعة تصدر على شبكة الإنترنت.

أ

أحدثت الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) التي تغطي جميع أنحاء العالم وما رافقها من ازدياد هائل مفاجئ في عدد «وسائل الإعلام الجديدة» ثورة في الميدان السياسي الأميركي في أربعة مجالات على الأقل، مستحدثة: 1) أساليب مبتكرة للوصول إلى الناخبين، 2) نظاماً إخبارياً مختلفاً بصورة جوهرية، 3) تدفقاً غير مسبوق للتبرعات من المانحين الصغار، و4) مجموعات مصالح تم تمكينها حديثاً تنتمي إلى اليمين واليسار السياسيين.

وعلى المستوى الأكثر وضوحاً للعيان، أطلق عدة مرشحين للرئاسة حملاتهم الرسمية في العام 2007 من خلال الإعلان عن نيتهم التنافس لنيل الترشيح على الإنترنت، وهي طريقة تختلف جذرياً عن التقليد الذي كان يتبع في الماضي إذ يعلن من يود ترشيح نفسه قراره أمام الجماهير المحلية، عادة في مدينته.

وقد استخدمت عضو مجلس الشيوخ الديمقراطية هيلاري كلينتون، على سبيل المثال، فيديو الإنترنت للإعلان عن تشكيل لجنتها الاستطلاعية، وهو نبأ رئيسي، وظهرت في الفيديو جالسة على أريكة في حجرة جلوس منزلها في شاباكوا، إحدى ضواحي مدينة نيويورك.

وخاطبت كلينتون المشاهدين قائلة «دعونا نتكلم، دعونا نتحادث، دعونا نبدأ حواراً حول أفكاركم وأفكاري. وفي حين أنني لا أستطيع زيارة حجرة جلوس كل واحد منكم، لكن يمكنني المحاولة. وببعض المساعدة من التكنولوجيا الحديثة، سوف أجري محادثات مباشرة حية على فيديو الإنترنت هذا الأسبوع، ابتداءً من يوم الاثنين. فلتبدأ التحدث إذن.»

© AP Images/Ron Edmonds

الديمقراطي جيمس ويبّ يعلن انتصاره في السباق على مقعد في مجلس الشيوخ الأميركي رافعاً جزمة القتال التي ارتداها ابنه، المارين في مشاة البحرية في العراق. وقد جاء انتصار ويبّ بعد أن ارتكب خصمه الجمهوري جورج ألن هفوة في الحملة التقطت على شريط فيديو وشوهدت على نطاق واسع. رون إدموندز | © AP Images

وتعود هذه التكنولوجيا على المرشح بفوائد وفيرة. فالإعلان عبر الإنترنت، أمر يمكن للمسؤولين عن الحملة الانتخابية التحكم به تماماً على عكس أي نشاط عام يمكن للصحافة أن تطرح فيه الأسئلة. كما يمكن إعادة تصويره مرة تلوَ الأخرى إلى أن يصبح خالياً من كافة العيوب، وفي نفس الوقت يوفر للمشاهدين شعوراً بالألفة والعفوية.

الفرص والأخطار غير المتوقعة

لا يوفر الكثير من الابتكارات التكنولوجية الأخرى التي تقوم عليها وسائل الإعلام الجديدة مثل هذه الفوائد للحملات الانتخابية. والواقع هو أنها أوجدت مجموعة جديدة كاملة من الأخطار المحتملة غير المتوقعة التي يمكن أن تؤدي إلى التعثر.

فالمرشحون يتعرضون اليوم، في كل مرة يظهرون فيها أمام الناس، لمراقبة مستمرة من قبل موظفي حملات خصومهم السياسيين ومناصريهم، المجهزين بكاميرات رقمية صغيرة وأجهزة تسجيل سهلة الاستعمال.

ففي العام 2006 هزم السناتور جورج ألن، الجمهوري من ولاية فيرجينيا، الذي كانت التوقعات ترشحه بشدة للفوز بإعادة انتخابه، أمام الديمقراطي جيمس ويب. وكان سبب الهزيمة أن حملته تضررت بصورة غير قابلة للإصلاح بعد أن سخِر من أحد موظفي ويبّ الذي كان يلتقط صوراً له، حين قال: «هذا الشخص هنا، الذي يرتدي القميص الأصفر، ماكاكا، أو مهما يكن اسمه. انه يعمل مع خصمي. يتبعنا في كل مكان نذهب إليه... دعونا نرحب بماكاكا هنا. أهلاً بك في أميركا وفي العالم الحقيقي لولاية فرجينيا». وتعتبر كلمة ماكاكا في بعض الثقافات الأوروبية كلمة ازدراء تستخدم لوصف لوصف المهاجرين الأفارقة.

وتحول شريط الفيديو، الذي أطلق عليه اسم ماكاكا، إلى حدث كبير في الحملة، وشوهد مئات آلاف المرات على موقع يوتيوب، وهو موقع فيديو على الإنترنت يمكن للجميع الاطلاع على فحواه، وعُرض مراراً وتكراراً على شاشات التلفزيون المحلية والقومية.

ومن المتنافسين على الفوز بترشيح حزبهم لهم للرئاسة الذين استفادوا كثيراً من تكنولوجيا شبكة الإنترنت الجديدة، النائب الجمهوري من ولاية تكساس رون بول، ففي حين أن احتمال فوزه بترشيح الحزب الجمهوري له للرئاسة في عام 2008 ما زال، في أفضل الحالات، بعيداً جداً، إلا أن مبادئه المنادية بحق الفرد في التمتع بحرية التصرف بشخصه وممتلكاته أكسبته الكثير من المؤيدين على الإنترنت حيث يحظى بشعبية كبيرة في مواقع مثل «ماي سبيس» و «يوتيوب».

وقد عادت الإنترنت بفائدة كبيرة على رون بول إذ ساعدته على جمع مبلغ 5,3 مليون دولار خلال الربع الثالث من العام 2007، وهو مبلغ يساوي تقريباً ما جمعه السناتور المعروف أكثر بكثير جون مكين، الجمهوري من ولاية أريزونا، الذي جمع مبلغ 5,7 مليون دولار. وهناك ثلاثة استعمالات أخرى جديدة تماماً لم يسبق اعتمادها في وسائل الإعلام الجديدة أثرت فعلاً حتى الآن في الانتخابات الرئاسية للعام 2008. ففي إحدى الوسائل، قام أحد المساعدين في حملة

© AP Images/Jim Cole

النائب رون بول يصافح الناخبين في ولاية نيوهامبشير ضمن مساعيه للفوز بترشيح الحزب الجمهوري له للرئاسة.
جيم كول ١© AP Images

السناتور باراك أوباما، الديمقراطي من إلينوي- وكان يعمل بصورة غير رسمية-باقتباس إعلان لشركة أبل (Apple) للكمبيوتر تشّبه فيه دور مايكروسوفت المهيمن بنظام الحكم الديكتاتوري الموصوف في رواية جورج أورويل، 1984، وحوّل ذلك الإعلان إلى إعلان يصور هيلاري كلينتون كديكتاتور يتمتع بكامل السلطات.

وقد نأت حملة أوباما بنفسها عن الإعلان، واستقال المساعد، إلا أنه تمت مشاهدة الإعلان الكاذب مئة حوالى مليون مرة على موقع يو تيوب مما سبب إزعاجاً كبيراً لهيلاري كلينتون.

وقد شعر أوباما بدوره بالحرج نتيجة فيلم فيديو أُنتج بصورة مستقلة وعُرض على موقع يوتيوب، وعُرف باسم فيلم «فتاة أوباما». وتظهر في الفيلم الممثلة وعارضة الأزياء، آمبر لي إتينغر، تحرك شفتيها وكأنها تغني أغنية تقول «أنا مولعة... بأوباما» أثناء الرقص بإغراء.

وكان الضرر الذي ألحقه فيلم الفيديو هذا بحملة أوباما أقل بكثير من الضرر الذي ألحقه فيلم سجل سراً، وعرض أيضاً على يوتيوب، يظهر المرشح الرئاسي الديمقراطي جون إدواردز أثناء عملية الماكياج قبل ظهوره على التلفزيون. فقد ظهر إدواردز وهو يقوم، على أنغام موسيقى كلمات أغنية أُخذت من المسرحية الغنائية التي حولت إلى فيلم أيضاً، وست ساييد ستوري، وهو يكرر تمشيط ونفش وترتيب شعره عدة مرات. أما كلمات الأغنية التي استعملت كموسيقى خلفية فتغنيها البطلة وتقول: «أشعر بأنني جميلة، آه جميلة للغاية، آه جميلة وظريفة للغاية هذه الليلة...»

إن التوزيع الواسع على الإنترنت لمثل هذه الأفلام لم يكن ممكناً من الوجهة التقنية في العام 2004.

تأثيرات أقل لفتاً للنظر

حدثت أيضاً، في نفس الوقت، مجموعة من التطورات الأصعب ملاحظة وأقل لفتاً للنظر التي نجمت عن توسع قدرات وسائل الإعلام الجديدة. تشمل هذه التطورات:

أصبحت الإنترنت وسيلة لحشد اليسار المناهض للحرب كمجموعة مصلحة خاصة ديمقراطية لها تأثيرها ويتعين الآن على جميع المرشحين وقادة الكونغرس معاملتها باحترام وبمراعاة خاصة. تشكل مواقع على الإنترنت مثل "OpenLeft"، و"Atrios"، و"DailyKos"، مع مجموعة من المدونين الذين يقدمون التقارير إلى هذه المواقع ومواقع أخرى، مجموعة ناخبين يسعى المرشحون الديمقراطيون إلى عدم إغضابها. بل على العكس من ذلك، يجري الكثير من المرشحين وكبار موظفيهم اتصالات جماعية منتظمة بمجتمع المدونين اليساريين ويسعون إلى تأمين أفضل تغطية ممكنة لأنفسهم.

نجاح المرشح الرئاسي الديمقراطي هوارد دين في العام 2004 في جمع مبالغ كبيرة من الأموال من الكثير من المتبرعين بمبالغ ضئيلة عبر وصلات بطاقات ائتمان على الإنترنت، كرره الآن جميع المرشحين الديمقراطيين الرئيسيين لانتخابات عام 2008، كما حققه أيضاً إلى حد أقل، ولكنه مهم، المرشحون الجمهوريون. وكانت إحدى النتائج التي أدى إليها ذلك زيادة عدد المتبرعين بمبالغ ضئيلة شكل كبير وتقليص متوسط حجم المساهمات. وبالنسبة لباراك أوباما، بوجه خاص، جعل هذا الاتجاه حملة ترشح للرئاسة ضئيلة احتمالات النجاح يخوضها شخص حديث نسبياً في الحلبة السياسية أمراً ممكنا.

بالنسبة للديمقراطيين ولجان الحزب الديمقراطي، ساهم اندفاع المتبرعين بمبالغ ضئيلة عبر الإنترنت إلى حد كبير في تحقيق تعادل الظروف أمام جميع اللاعبين في العام 2004، وفي تحقيق مكاسب حتى أكبر في الدورة الانتخابية الحالية (2007-2008). فللمرة الأولى منذ ثلاثة عقود، على أقل تقدير، تفوق الديمقراطيون

أهم المواقع الإخبارية على الإنترنت

يبين الجدول أدناه أعداد الزوار المفردين لمواقع الإنترنت المُكرّسة لتغطية الأنباء والأحداث العامة وفقاً للاحتساب الذي أجرته شركة نيلسن أون لاين، وهي خدمة تابعة لشركة نيلسين، المعروفة بأنها إحدى الشركات العالمية الرئيسية المتخصصة بقياس أعداد المشاهدين والمستمعين. ويعكس الجدول المعطيات المأخوذة في تشرين الأول/أكتوبر، 2007، وهي آخر معطيات كانت متوفرة عند نشر هذا المقال. أخذت المعطيات من خدمة نيلسن المسجلة كوكالة والمستندة إلى لجنة مراقبة، نت فيو (Netview).

الاسم التجاري أو القناة	المشاهدون الأفراد (بالآلاف)	الوقت لكل شخص/شهر (ساعة:دقيقة:ثانية)
جميع الأحداث الجارية والأخبار العالمية	95،701	1:24:02
أخبار ياهوو! (Yahoo!)	33،171	0:25:38
شبكة سي إن إن الرقمية (CNN)	30،218	0:36:27
شبكة إن بي سي الرقمية (MSNBC)	29،841	0:26:18
أخبار أميركا أون لاين (AOL)	20،672	0:30:19
موقع نيويورك تايمز (NYTimes.com)	17،502	0:34:53
صحف غانيت(Gannet)	13،560	0:23:59
صحف التريبيون(Tribune)	13،031	0:12:15
العالم الآن (WorldNow)	11،851	0:10:57
أخبار غوغل(Google)	11،114	0:11:12
شبكة أخبار إيه بي سي الرقمية (ABCNEWS)	10،847	0:07:34
شبكة أخبار فوكس الرقمية(Fox News)	9،480	0:41:05
موقع يو إس إيه توداي (USATODAY)	9،469	0:16:13
شبكة أخبار سي بي إس الرقمية (CBS)	9،394	0:08:48
شبكة صحف ماكلاتشي(McLATCHY)	9،300	0:08:48
موقع صحيفة الواشنطن بوست(Washigntonpost.com)	8،681	0:17:22
صحف مجموعة ميديا نيوز(MediaNews)	7،723	0:10:52
صحف هيرست الرقمية(Hearst)	7،418	0:14:24
الإنترنت المتقدم(Advance Internet)	6،713	0:15:08
توبكس (Topix)	6،425	0:04:11
مواقع آي بيIB	6،298	0:15:22

هذه السنة، بصورة عامة، من حيث حجم ما جمعوه من تبرعات على الحزب الجمهوري، وهو الحزب الذي استطاع تقليدياً أن يؤمن الأموال من موارد أغنى لتمويل حملاته الانتخابية.

أخذت المواقع السياسية المستندة إلى الإنترنت تبلغ سن الرشد، وأصبحت من نواح كثيرة بمثل أهمية، إن لم يكن أهم من، الصحف. فقد تحولت مواقع مثل Politico، وThe Huffington Post، وSalon، وSlate، وThe National Review Online، و Wall Street Journal Online، خلال سنوات قليلة إلى أطراف رئيسية في تغطية أخبار الانتخابات وأنباء صياغة السياسات.

موقع The Huffington Post، على سبيل المثال، حيث أشارك حالياً في إعداد التغطية السياسية، يحاكي في العديد من الأوجه المدى الكامل للمحتوى الذي تقدمه الصحف المطبوعة، إذ يقدم «صفحة أولى رئيسية» تحتوي على أهم الأنباء القومية والأجنبية، إضافة إلى صفحة سياسية، وصفحة إعلامية، وقسمين يتناول أحدهما للتسلية والآخر لأسلوب الحياة. ومن الميزات التي تتمتع بها وسائل الإعلام على الإنترنت القدرة التكنولوجية الجديدة التي تتيح إنشاء وصلات إلكترونية مباشرة مع الآلاف من مصادر الأخبار الأخرى التي تتراوح بين نسخ الإنترنت من «وسائل الإعلام القديمة»، مثل صحيفتي نيويورك تايمز («http://www.nytimes.com») ولوس انجلس تايمز («http://www.latimes.com»)، وغيرهما، وأعداد كبيرة من المدونات الدوارة (blogrolls)، المحافظة منها والتقدمية، التي تربط بدورها القراء بمواقع متنوعة سياسياً، مثل RealClearPolitics، و TalkingPointsMemo، وInstapundit، وTaegan Goddard's PoliticalWire، وThe Drudge Report.

في العام 2000، كانت الحملات الانتخابية تتعامل مع دورة أخبار متماثلة ثابتة تستند إلى برامج نشرات الأخبار التلفزيونية التي تبث ما بين السادسة والسابعة مساءً، بالإضافة إلى المواعيد النهائية لتضمين الخبر في صحف اليوم التالي أي بين التاسعة والحادية عشرة مساءً. أما الآن، فيواصل المشرفون على مواقع الإنترنت البحث عن أحدث التطورات دون توقف، وعندما يقع حدث رئيسي سياسي في الساعة الثانية بعد الظهر، يكون، بحلول موعد نشرات الأنباء التلفزيونية المسائية، قد ولد دورات عديدة من ردود الفعل والانتقادات من المنافسين والمحللين على الإنترنت.

خلق بروز مواقع إنترنت يسارية ويمينية ومحايدة طريقة فورية لمعرفة رد الفعل الواسع الانتشار إزاء حظوظ الحملات الانتخابية المتغيرة. ففي المناظرات الرئاسية، على سبيل المثال، يبحث موظفو الحملات باستمرار عن التعليقات المعروضة على الإنترنت التي تثني على أداء مرشحهم وتنتقد أداء غيره. ويتم إرسال هذه التعليقات بدورها فوراً عبر البريد الإلكتروني كبيان إخباري إلى وسائل الإعلام الرئيسية أو القديمة الموصولة بالإنترنت، وإلى الصحفيين والمعلقين الآخرين العاملين في وسائل الإعلام الجديدة الذين يغطون أخبار هذه المناظرات.

إن سرعة التغير في البيئة السياسية الحالية، الناجمة عن تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات الرائدة التي لم تكن موجودة في السابق، إن صح اعتماد الاتجاهات السابقة كدليل، ستزداد، مما يشير إلى أن ابتكارات حملة العام 2008 هي بمثابة سلف متواضع للتغير الجذري الجوهري القادم في العام 2012 والعام 2016. ■

مقارنة بين الإعلام الجديد والإعلام القديم

بقلم ديفيد فاينا

جو كراوس من موقع جوت سبوت.كوم (Jotspot.com)، وتظهر خلفه صورة لموقع شركته ملتقطة في العام 2000. قام موقع جوت سبوت بتطوير شكل تعاوني من برامج الكمبيوتر، يعرف بالويكي (wiki)، يتيح للمستخدم استحداث محتويات موقع وتحريرها بحرية. وقد اشترت شركة غوغل (Google) جوت سبوت في العام 2006.
دينو فورناس | © AP Images

تنتج عن التكنولوجيات الجديدة أساليب ومنابر إعلامية جديدة. ومع اكتساب هذه الأشكال الإعلامية الجديدة حصة أكبر من القراء والمشاهدين والمستمعين، تزداد حدة النقاش حول ما إذا كان الممارسون المستخدمون لوسائل الإعلام الجديدة يلتزمون بالمعايير المهنية المتبعة منذ زمن طويل والتي تفصل بين الصحافة ومنشورات نقل الإشاعات والقيل والقال.

ديفيد فاينا هو باحث مشارك في مشروع التفوق الصحفي (PEJ)، وهي منظمة لا تبغي الربح يقوم مركزها الرئيسي في واشنطن العاصمة ،وتُكرّس جهودها لتقييم ودراسة أداء وسائل الإعلام. يصف مشروع التفوق الصحفي نفسه على أنه غير حزبي، وغير إيديولوجي، وغير سياسي. وتنتسب هذه المنظمة إلى مركز بيو للأبحاث.

في السبعينات من القرن الماضي، طُلب من شو إن لاي، رئيس وزراء الصين آنذاك، أن يذكر ما يعتبره الأمر الأهم في الثورة الفرنسية التي وقعت في العام 1789. وذُكر أنه صمت هنيهة ثم أجاب، «لا يزال الوقت مبكراً جداً لمعرفة ذلك.» ويمكن للمرء قول نفس الشيء عند تقييم تأثير ما يسمى اليوم بثورة صحافة المواطن على الخطاب السياسي في الولايات المتحدة.

هناك هواجس مبررة بشأن التداعيات التي يحتمل أن تكون سلبية أثناء انتقالنا من عصر الصحافة التقليدية، الحارسة المنتقية للمواد المنشورة إلى حقبة تشكلها، جزئياً على الأقل، بيئة من المدونات الإلكترونية اللامركزية التي يتوجه فيها الآن المواطنون إلى أشخاص غير محترفين طلباً لمعلومات عن البيت الأبيض والكونغرس والحرب في العراق وغيرها من قضايا السياسة الخارجية.

ويرد مناصرو هذا الشكل الجديد من الصحافة على المخاوف بالقول إن مصادر الأخبار من خارج حلبة المشهد الإعلامي السائد سوف تُؤدي، بمرور الزمن، إلى إثراء الخطاب العام لا إلى الحط من مستواه.

ومن المحتمل جداً أن يكون كل من الأمرين صحيحاً إلى حد ما. وقد يتطلب قياس ذلك التوازن بينهما عقوداً من الزمن، وليس سنوات معدودة، ولن يُعرف تأثيره على الديمقراطية في الولايات المتحدة إلاّ بعد اكتمال عملية التحوّل الكبرى هذه.

الولد الجديد في الحيّ

إن الكثير من القلق والانزعاج من بروز صحافة المواطن (مثلا: المدونات، برامج الويكي، اليوتيوب)، مرده الفكرة القائلة إن المعلومات الناشئة عن هذه الصحافة تكون أقل دقة وصحة نظراً لأنه

قد لا يكون تم التثبت من صحتها وفق الأسلوب التقليدي الذي يعتمده المحررون في الصحف وشبكات التلفزيون. لنأخذ مثلاً، الفضيحة التي لاحقت المرشح الديمقراطي للرئاسة جون كيري بسبب تورطه المزعوم مع فتاة شابة متدربة في مكتبه.

أورد مات درادج، الذي اعتبرته مجلة نيويورك في وقت سابق من هذا العام «الصحافي الأكثر تأثيراً في أميركا»، على موقعه الإخباري على الإنترنت، في ذروة الانتخابات التمهيدية الرئاسية للعام 2004، نبأ يقول إنه من المحتمل أن يكون جون كيري متورطاً في علاقة مع شابة تصغره كثيراً (لم يذكر درادج اسمها)، وان هذه العلاقة تهدد بالقضاء على آماله في إلحاق الهزيمة بجورج بوش في وقت لاحق من ذلك الخريف.

وليس هناك أي دليل على أن درادج أجرى مقابلة مع المرأة الشابة أو مع أحد موظفي حملة كيري للتثبت من صحة الادعاء قبل نشر النبأ على موقعه الإخباري «تقرير درادج»، الذي تشير معطيات مؤسسة هيت وايز (Hitwise) إلى أنه كان يحتل المرتبة السادسة من حيث الإقبال عليه في الولايات المتحدة، في الأسبوع المنتهي في 22 أيلول / سبتمبر، 2004.

وقد نفى كل من كيري والمرأة الشابة وجود مثل هذه العلاقة بينهما، ولم يبرز في نهاية الأمر أي دليل يثبت وجود تلك العلاقة الغرامية. وقد امتنعت منظمات الأخبار الرئيسية، في معظمها، عن نشر هذا النبأ، لاقتناعها بأن الدليل على صحته «هش للغاية.»

لقد تمكن كيري بالطبع من الفوز باختيار الحزب الديمقراطي له كمرشحه لمنصب الرئاسة، ولكن هل ساهمت هذه القصة في ما يظهره الأميركيون من إساءة ظن بالمسؤولين المنتخبين؟ فكما قال ديفيد فروم، الكاتب السابق لخطابات بوش الذي كان قد دوّن تعليقاً له حول علاقة جون كيري الغرامية على موقع «ناشونال ريفيو»، في مجلة نيويورك يمكن للأنباء المنشورة على الإنترنت أن تحول الخرافة أو القصة الوهمية إلى حقيقة وواقع خلال فترة قصيرة إلى حد لا يصدق من الوقت: «فقد قرأت (الزعم) في الصحيفة وسمعته وتحدثتُ عنه ولكنني لم أفعل شيئاً يشبه كتابة تقرير صحفي عنه. لقد تحدثت عنه مازحاً على الإنترنت تماماً كما لو أنني حول مائدة العشاء. وما لبثت أن تعلمت أن شبكة الإنترنت وسيلة كوسائل الإعلام المطبوعة وليست كمائدة العشاء.»

وفي حين يشعر الصحفيون التقليديون بالقلق من الصحافة غير المتثبتة من صحة الأنباء، ربما اعتبر المتحمسون لوسائل الإعلام الجديدة حرفتهم شيئاً مختلفاً تماماً عما يمارس في

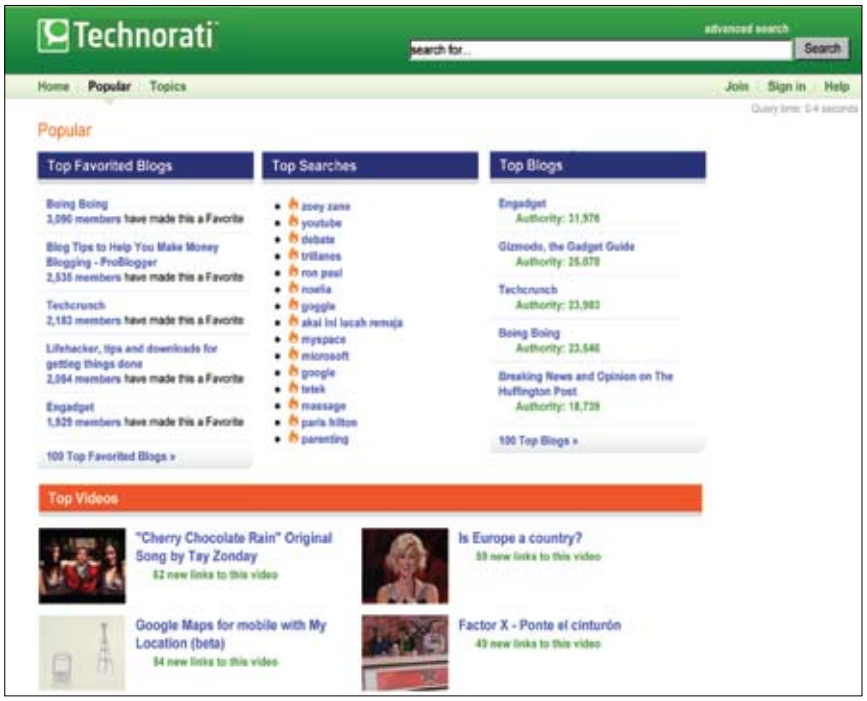

موقع «تكنوراتي» أصبح مرجعاً معترفاً به حول حركة المدونات والمحتوى الذي يولده المستخدمون عبر شبكة الإنترنت. ويقول مدير و تكنوراتي إنهم يتابعون يومياً ١١٦ مليون مدونة تقريباً وأكثر من ٢٥٠ مليون قطعة إعلامية اجتماعية معنونة ببطاقة. ويقوم موقع تكنوراتي باحتساب ١,٦ مليون خبر معروض على مدونة في كل يوم.

النيويورك تايمز أو الوول ستريت جورنال، وهما من المعاقل المتمرسة بين وسائل الإعلام الرئيسية السائدة في الولايات المتحدة. فقد توصلت دراسة أجراها مشروع بيو حول الإنترنت والحياة الأميركية (Pew Internet and American Life Project)، إلى أن ثلث المدونين فقط (34٪) يعتبرون كتابة المدونات الإلكترونية شكلاً من أشكال العمل الصحفي، في حين ينظر إليها حوالي الثلثين (65 ٪) على أنها ليست كذلك. وقال 56٪ منهم فقط أنهم «أحياناً» أو في «أحيان كثيرة» يمضون بعض الوقت الإضافي في التحقق من صحة المعلومات قبل عرضها على مواقعهم.

ويتعرض الإعلام الجديد أيضاً للانتقاد بسبب ممارسته التدوين من دون ذكر الأسماء. وقد أظهرت نفس الدراسة التي أجرتها مؤسسة بيو أن نسبة 55٪ من المدونين ينشرون مدوناتهم على الإنترنت تحت أسماء مستعارة. وما يبعث على القلق بهذا الشأن هو أن احتمال نشر أصحاب المدونات إشاعات كاذبة قد يزداد لأنه من الأصعب تعقب الخطأ إلى مصدره إن كان من غير الممكن الربط بين الخبر المنشور على المدونة والاسم الحقيقي لشخص ما.

وعلاوة على ذلك قد يشعر المرء بالقلق إذا ما أوعز انعدام إمكانية المساءلة وتحميل المسؤولية هذا إلى المدونين على الإنترنت لا بمجرد نشر معلومات مشكوك في صحتها وإنما بالمساهمة أيضاً في نشر كلام صبياني وبذيء على ألواح رسائل المدونات. وإذا ما حدث ذلك، هل سيكون المهووسون بالسياسة هم وحدهم الذين سيتمكنون من تحمل هذه البيئة، التي ستُفقد حتى مزيد من الناخبين اهتمامهم وتجعلهم حتى لا يعيرون السياسة أي اهتمام؟

© AP Images/Jacquelyn Martin

الرسام الكاريكاتوري مات ويركر يعمل على رسم لنشره في بوليتيكو، وهي نشرة سياسية تصدر عل شكلين، نشرة مطبوعة ونشرة على الإنترنت.
جاكلين مارتن | © AP

ما مقدار أهمية المدونات؟

لقد دارت نقاشات كثيرة في الأوساط السياسية والصحفية حول ما إذا كان الصحفيون المواطنون قد ألحقوا أذى كبيراً بالعملية السياسية الأميركية خلال السنوات القليلة الماضية. ولكن المعطيات الاقتصادية والدراسات المستطلعة للرأي تشير إلى أن باع صحافة المواطنين قد لا يكون بالطول الذي يؤكده البعض.

فلننظر أولاً إلى الإعلانات السياسية على الإنترنت. خلال انتخابات العام 2006، تمّ إنفاق ما يقارب 40 مليون دولار على إعلانات الإنترنت، أي بزيادة نسبتها 38٪ عن مبلغ الـ29 مليون دولار الذي أنفق خلال انتخابات العام 2004. وفي حين أن ذلك مبلغ لا يستهان به، لكنه لا يُشكّل سوى نسبة واحد بالمئة فقط من إجمالي أموال الإعلانات السياسية المُنفقة في جميع وسائل الإعلام في العام 2006. ولا تشكل المدونات سوى جزء ثانوي من تلك النسبة البالغة واحد بالمئة.

ثانياً، في حين أن نسبة الذين يعتبرون الإنترنت مصدر الأنباء الرئيسي بالنسبة لهم ارتفعت إلى 26٪، فان أغلبية كبيرة من الشعب الأميركي لا تزال تحصل على أخبارها من التلفزيون. وقد قال ثلثا الأميركيين أنهم يفضلون التلفزيون، في استطلاع للرأي أجراه مركز أبحاث بيو حول الناس والصحافة في تموز/يوليو 2007. ومرة أخرى، لا تُشكّل المدونات والأشكال الأخرى من صحافة المواطنين إلا عنصراً واحداً في مقومات أخبار الانترنت، حيث تولد أكبر أعداد من القراء مواقع الإنترنت التي تملكها وتديرها أغنى شركات وسائل الإعلام، مثل سي إن إن (CNN) التي تملكها شركة تايم وورنر، وأخبار ياهوو! (Yahoo!)، وأخبار أميركا أون لاين (AOL)، ويو إس إيه توداي (USA Today.com) العائدة لشركة غانيت. وتشكل الريبورتاجات المعروضة على هذه المواقع، في أغلبيتها الساحقة، أعمالاً تقليدية في طبيعتها مما يشير إلى أن معظم الأميركيين، حتى عندما يحصلون على أخبارهم من الإنترنت، إنما يستهلكون تلك الأخبار التي تلتزم مبادئ الإنصاف والدقة التي يتم التقيد بها منذ فترة طويلة.

كما أن هناك مؤشرات أخرى على أن الأميركيين لا زالوا مترددين في التخلي عن نوع الصحافة التي تمارسها وسائل الإعلام القديمة، حتى وإن كانوا باتوا يتركون منابر الإعلام القديمة كالصحف بأعداد كبيرة. فقد وجدت دراسة أخرى مستطلعة للرأي أجراها مركز أبحاث بيو حول الناس والصحافة، أن نسبة 68٪ من الناس تفضل الحصول على أخبار من مصادر ليس لها وجهة نظر خاصة بها، في حين ترغب نسبة 23٪ فقط في الحصول على أخبار تُعزز آراءهم.

ولكن الميل نحو صحافة الرأي لا يقتصر على الإعلام المنشور على الإنترنت. فأكثر البرامج استقطاباً للمشاهدين في التلفزيون الكبلي هي التي تبثها شخصيات كبيل اورايلي، وكيث أولبرمان،

اللذين يقدمان حلولاً مُسيّسة جداً للمشاكل التي تعاني منها البلاد. وقد كتب مارفن كيتمان، في تشرين الأول/أكتوبر 2007 في مجلة ذي نايشن، المجلة الليبرالية الرئيسية في الولايات المتحدة، أن «الأسلوب الموضوعي، أسلوب «ها هي الأمور كما هي» الذي تنتهجه جميع برامج الأخبار المسائية في شبكات التلفزيون أصبحت قديمة تخطاها الزمن.» وحث كيتمان شبكات التلفزيون على توظيف مذيعين ومعلّقين مماثلين لأولبرمان اليساري الميول. ومن شأن مثل هذا التحول، في حال حدوثه، أن يشكل تحولاً جوهرياً عن التزام شبكات التلفزيون التاريخي بالحياد الذي أعرب عنه الراحل ريتشارد سالانت، الذي كان رئيساً لقسم الأخبار في محطة سي بي إس في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، حين قال: «مراسلونا لا يغطون أحداثاً من وجهة نظرهم هم، إنهم يقدمون الأحداث من وجهة نظر لا أحد.»

وتشكل الموارد المستثمرة في عملية جمع الأخبار مسألة أخرى تؤثر في المناخ الصحفي المتغير في الولايات المتحدة. فبسبب التقليص الكبير في عدد الوظائف في الصحف، أصبح عدد الصحفيين المتوفرين لتغطية الأحداث أقل بكثير مما كان عليه في بداية هذا العقد. وتظهر المعطيات الصادرة عن الجمعية الأميركية لمحرري الصحف أن عدد موظفي مكاتب التحرير العاملين بدوام كامل أصبح اليوم أقل بحوالى 3 آلاف شخص مقارنة مع عددهم في فترة الذروة الحديثة عندما وصل إلى 56400 موظف في العام 2000. وقد أدى ذلك إلى إثارة المخاوف لدى الكثيرين بأن دور الصحف كحراس رقابة على أعمال الحكومة وشركات الأعمال الكبرى ربما كان قد بدأ يضعف بسرعة.

ويبدو أن بعض المدونين على الأقل يدرك هذا الفراغ الظاهر، وقد تكون حفنة منهم عاكفة على محاولة ملء هذه الفجوة. وكما أشار مؤخراً ديفيد غلين في مجلة كولومبيا جورناليزم ريفيو، كشفت الريبورتاجات الأصلية التي يعدها المدون جوشوا ميكا مارشال وهيئة التحرير العاملة لديه عن فضائح سياسية رئيسية، من ضمنها قيام البيت الأبيض بطرد مدّعين عامين أميركيين، وصفقة تحوم حولها الشكوك تتعلق بصفقة قطعة أرض كانت عضو مجلس الشيوخ ليزا موركوسكي، من ولاية ألاسكا، طرفاً فيها. كما يقوم أيضاً مدونون آخرون، مثل أولئك العاملين على موقع هافينغتون بوست (www.huffingtonpost.com)، وموقع باجاماز ميديا (www.pajamasmedia.com) بنشر ريبورتاجات أصلية، مما يوحي بإمكانية وجود تشابه يفوق الاختلاف بين الصحافة القديمة والجديدة.

الاستنتاج

يبدو أن النقاش الدائر حول تأثير صحافة المواطن على الديمقراطية وصل الآن إلى نقطة لا يراوحها هي «ماذا لو...». والفكرة القائلة إن المدونات تلحق الضرر ببنية المواطنية التحتية الأميركية هي فكرة نظرية ترتكز إلى ملاحظات حول حالات فردية لا أدلة وبراهين علمية.

لكن لا شك في أن عالم الإعلام يتغير. وقد بدأت السلطة تنتقل من أيدي الذين ينتجون الأخبار، سواء كانوا صحفيين أم أصحاب مدونات إلكترونية (بلوغرز)، إلى أيدي الناس الذين يستهلكونها. وأصبحت لدى المواطنين اليوم خيارات أكثر بكثير من قبل، وأصبحوا ينتشرون في جميع أطراف هذا الطيف الواسع من هذه الخيارات. ولا تتمثل النتيجة النهائية حقاً في نشوء خطاب مديني أفضل أو أسوأ وإنما في نشوء خطاب مختلف. والاتجاه الذي يبدو حالياً أوضح من غيره، هو أنه مع تجزؤ المشاهدين سوف يزداد توجّه مصادر الأخبار إلى تغطية مجالات مواضيع ووجهات نظر محددة. والسؤال المطروح، في الوقت الحاضر على الأقل، هو كيف يمكننا التجمع من جديد في ساحة مركزية عامة للجميع. ■

الآراء المعبر عنها في هذا المقال لا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات الحكومة الأميركية.

فريق العمل الخاص بحرية الإنترنت عالميا

قالت مساعدة وزيرة الخارجية للديمقراطية والشؤون العالمية، بولا دوبريانسكي، في كانون الأول/ديسمبر 2006، «تستطيع شبكة إنترنت يمكن الوصول إليها واستعمالها بحرية أن تفضح الفساد، وتشجع الشفافية، وتشجع المشاركة في العملية السياسية وتعززها. كما أنها تستطيع أيضاً دفع عجلة التعليم والصحة والتنمية الاقتصادية. فالإنترنت، باختصار، وسيلة حاسمة لتمكين الناس.»

وقد جاء تقييم دوبريانسكي هذا للإنترنت خلال عملية تحديث لفريق العمل الخاص بحرية الإنترنت عالميا، الذي يُشكِّل آلية تعمل ضمن وزارة الخارجية الأميركية أنشأتها وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس في شباط/فبراير الماضي. ووصفت دوبريانسكي استراتيجية وزارة الخارجية الثلاثية الشعب الرامية إلى تأمين الحريات على الإنترنت عبر:

- رصد حرية الإنترنت، وإعلان نتائج الرصد في تقارير الدول السنوية التي تصدرها وزارة الخارجية حول ممارسات حقوق الإنسان، وتفصيل الوسائل والآليات التي تحاول حكومات بواسطتها تقييد النشاطات على الإنترنت.
- مواجهة قمع الحرية على الإنترنت عبر إعطاء دفع أكبر للحرية على المسرح العالمي وفي المنظمات متعددة الأطراف. وقد اتخذت وزارة الخارجية الأميركية خطوة في هذا الاتجاه في كانون الثاني/يناير، 2007، باستضافة مؤتمر حول مكافحة الرقابة على الإنترنت حول العالم. وشارك في المؤتمر أكثر من 120 مندوباً يمثلون شركات ومؤسسات استثمارية مسؤولة اجتماعياً ومنظمات غير حكومية وسفارات أجنبية ومكاتب بعض أعضاء الكونغرس.
- توسيع إمكانية الوصول إلى الإنترنت من خلال دعم فني ومالي أكبر لزيادة توفر أحدث تكنولوجيات الاتصالات الدولية في العالم النامي.

وتدعم الولايات المتحدة الكثير من برامج المساعدات التي تشجع ازدياد القدرة على الوصول إلى الإنترنت وزيادة توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول النامية. وقد أنفقت الحكومة الأميركية، منذ العام 2004، أكثر من 250 مليون دولار على بناء بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات في بلدان العالم النامي.

التحوّل نحو المحلي، المحلي فعلاً

تسمح تكنولوجيا وسائل الإعلام الجديدة للناس العاديين، القاطنين في الأحياء والقرى الصغيرة، خلق معلومات على الإنترنت لا يكتشفها رادار وسائل الإعلام التقليدية كالصحف ومحطات التلفزيون والإذاعة. وتمكن هذه المُقاربة التي تهتم بما يحدث على أضيق نطاق محلي المواطنين أيضاً من توحيد صفوفهم وتنظيم جهودهم بشأن القضايا المحلية. وبهذا، تنشأ الأسس الشعبية اللازمة للمشاركة السياسية.

قال الرئيس الراحل لمجلس النواب الأميركي، تيب أونيل، «كل السياسة محلية». وفي الولايات المتحدة اليوم تتفتح براعم السياسيين، من كافة الاتجاهات، على مواقع تُسمى مواقع وسائل إعلام المواطن، والمواقع المحلية بامتياز (Hyperlocal sites)، ومدونات المكان (Placeblogs)، وهي نقاط على الإنترنت يقوم فيها أفراد من مجتمعات محلية صغيرة بالكتابة والتقاط الصور لأنفسهم وإنتاج شرائط الفيديو عن أنفسهم وعن القضايا التي تهمهم. أطلقت دراسة مسحية أجرت في العام 2007 لمواقع وسائل إعلام المواطنين على تلك المواقع اسم المواقع «المحلية جدا» التي توفر أنواع الأخبار ووجهات النظر الخاصة بالأهالي المحليين في البلدة والحي السكني، والتي لا تعتبرها منافذ الصحف الكبرى «أخباراً»، أو لا تتوفر لديها الموارد اللازمة من الموظفين لتغطيتها. ويحث مؤسسو هذه المواقع جيرانهم وأصدقاءهم وأهاليهم ومعارفهم على تقديم محتوى قد يشبه الأخبار، مثل المعلومات حول أحداث أو قضايا محلية، أو محتوى قد يكون شخصياً تماماً، مثل التأملات حول الواقع المحلي أو استعراض الخدمات أو شركات الأعمال المحلية أو تقديم المشورة حول الحِرف أو التقنيات المحلية للعناية بالحدائق.

وجاء في الدراسة المسحية التي أجراها معهد الصحافة التفاعلية (J-Lab) في جامعة مريلاند، أن مواقع وسائل إعلام المواطن «تعتمد لحيويتها على مواطنين يتشاطرون أفكارهم وملاحظاتهم وتجاربهم». وأن «النظرة الذاتية تسود فيها.»

أمّا الموضوعية، أي عدم السماح للرأي الشخصي بأن يؤثر في الريبورتاجات الإخبارية، فقد ظلت مبدأً أخلاقياً أساسياً اتّبعه الصحافيون الأميركيون طوال عقود. لكن مواقع إعلام المواطن تُدين بوجودها إلى الناس الذين يهتمون بمجتمعاتهم المحلية ويرغبون في جعلها أفضل. ولا يوجد في الكثير من الأحيان أي اهتمام لدى المساهمين في هذه الوسائل في حجب عواطفهم الشخصية خلف معيار الموضوعية.

وتختلف هذه المواقع باختلاف البلدات والأحياء التي تبرز فيها. فقد تقفز المناقشات الجارية على خط الإنترنت من إعلان حول لقاء لخريجي مدرسة محلية، إلى الخلافات المحلية، إلى نصائح حول التخطيط للعطلة، وحتى إلى سياسة الانتخابات الرئاسية.

وقالت الدراسة التي تحمل عنوان، «وسائل إعلام المواطن: هل هي موضة أو مستقبل الأخبار»، والتي أجرتها المؤسسة التي تُعرف أيضاً باسم جاي-لاب (J-Lab)، أن هذه المواقع المحلية جداً بدأت تنتشر على شبكة الإنترنت بأعداد كبيرة جداً في العام 2005. لكن الكثير من هذه المواقع يمرّ في فترة إنشاء طويلة وبطيئة بعد ظهوره قبل أن ينضم إليه أبناء المجتمع المحلي فعلاً ويبدأوا المساهمة بدفق ثابت من المحتوى الإخباري.

ففي العام 2003، أسس اثنان من مصممي مواقع الإنترنت من سكان مدينة برتلبورو، في ولاية فرمنت، الموقع .ibrattelboro com. ويقول أحد مؤسسي الموقع، كريستوفر غروتكه، إنه وشريكه واظبا على إنتاج معظم المحتوى بنفسيهما في الأشهر الستة الأولى، ثم اكتسب الموقع أتباعاً له من المساهمين النشطين في المجتمع الأهلي. وأضاف، «والمواطنون هم الذين يكتبون ويقومون بالعمل «الصحفي» في الموقع منذ سنوات.»

كما وجدت دراسة معهد جاي-لاب، أن لدى هذه المواقع، على وجه العموم، قرّاء مخلصين، ولكن كثيراً ما تكون أعدادهم صغيرة، وأن مستقبلها قد لا يدوم إلى أبعد من طاقات مجموعة أساسية من المؤسسين والمتطوعين.

وتختلف الطرق التي تؤمّن هذه المواقع استدامتها من خلالها بنفس قدر اختلاف محتواها. فمعهد جاي-لاب نفسه قدم بعض المِنَح الصغيرة لإطلاق بعض هذه المواقع، وذلك انسجاماً مع ما يرمي إليه من مساعدة منظمات الأخبار والمواطنين في استعمال التكنولوجيا الخلاقة لتشجيع مناقشة قضايا السياسة العامة. وهناك مواقع أخرى من إعلام أو صحافة المواطن، يمولها مؤسسوها بشكل تام، بينما تتمكن مواقع أخرى من تحصيل بعض الإيرادات من خلال الإعلانات المحلية.

قال بول باس، مؤسس موقع NewHavenIndependent.org في سياق إجابته على أسئلة الدراسة التي أجراها معهد جاي-لاب، «أعتقد بأننا سنرى خلال بضع سنوات بروز أربعة أو خمسة مواقع إنترنت (محلية جداً) لكل مدينة، ولن يكون أي موقع منها دائماً.» وأضاف يقول، «لن يُشكّل أي من هذه المواقع مطلقاً عملية كبيرة. لكنني أعتقد أن ما سوف يبقى على المدى الطويل هو «ظاهرة «صحافة المواطن.

شارلين بورتر

إحداث تغيير في الحي

أجاب حوالي 200 موقع إنترنت محلي جداً من مواقع صحافة المواطن على أسئلة الدراسة التي أجراها معهد جاي-لاب، وقدموا الردود التالية حول مدى فعالية المواقع في التأثير على مجتمعاتها المحلية:

- 82٪ توفر فرصاً للحوار
- 61٪ توفر رقابة على أعمال الحكومة المحلية
- 39٪ تساعد المجتمع الأهلي على حل المشاكل
- 27٪ تزيد عدد الناس المشاركين في الانتخابات
- 17٪ تزيد عدد المرشحين للمناصب الحكومية.

Internet Resources

مصادر الإنترنت

The Berkman Center for Internet & Society at Harvard Law School
http://cyber.law.harvard.edu/home/

CyberJournalist
Journalists working primarily online are the target audience for this news and research site.
http://www.cyberjournalist.net/

International Center for Journalists
News, training, and the interactive "10 Steps to Citizen Journalism Online," including such issues as content, marketing, and safety for bloggers.
www.ijnet.org\

Media Alliance
A nonprofit training and resource center for media workers, community organizations, and political activists.
http://www.media-alliance.org/

Media Bloggers Association
This association is "dedicated to promoting, protecting and educating its members; supporting the development of 'blogging' and 'citizen journalism' as a distinct form of media; and helping to extend the power of the press, with all the rights and responsibilities that entails, to every citizen."
http://www.mediabloggers.org/node

The Media Center at the American Press Institute
The site provides reports on topics such as media strategies and mobile phones, links to news stories, a blog, videos, and related resources.
http://mediacenter.org

MediaShift
http://www.pbs.org/mediashift/2007/04/digging_deeperhyperlocal_citiz.html

O'Reilly Digital Media: Article Archives
This collection of articles about audio, video, and photography technology trends includes a mix of highly technical pieces and beginning articles such as "What Is Podcasting" and "What Is Vlogging." From O'Reilly Media, publishers of books on computers and technology; articles are written by O'Reilly book authors and other industry experts.
http://digitalmedia.oreilly.com/articles.csp

PressThink
http://journalism.nyu.edu/pubzone/weblogs/pressthink/

ReadWriteWeb
This blog focuses onWeb technology news, reviews, and analysis.
http://www.readwriteweb.com/

Technorati: Popular Blogs
This site tracks trends in the Webosphere.
http://www.technorati.com/pop/blogs/

Mobile Technology

Living with Technology: Tomorrow's Cell Phone Tech
http://www.cnet.com/2001-13387_1-0.html?tag=cnetfd.lwt

Smart Mobs
A blog about using mobile communication for collective action.
http://www.smartmobs.com/

Traditional Resources for Journalists

The Annenberg Public Policy Center of the University of Pennsylvania
Research, lectures, and conferences about the intersection of media, communication, and public policy.
http://www.annenbergpublicpolicycenter.org

Media Bistro
For freelancer writers, offering jobs, training, and community.
http://www.mediabistro.com/

New American Media
Sponsored through a collaboration of hundreds of ethnic news organizations, this Web site features ethnic news and links to dozens of ethnic media sites such as Singtao Daily, Nichi Bei Times, La Prensa, Vietnam Daily, and Irish Herald.
http://www.newamericamedia.org

Pew Internet & American Life Project
This nonprofit, nongovernmental research organization studies the impact of the Internet on individuals and families and on civic and political life.
http://www.pewinternet.org/

Pew Research Center for the People & the Press
This independent opinion research group studies attitudes toward the press, politics, and public policy issues.
http://people-press.org/

Project for Excellence in Journalism
http://www.journalism.org/

World Association of Newspapers
http://www.wan-press.org/

World Editors Forum
http://www.wan-press.org/wef/articles.php?id=2

Nongovernmental Organizations and Internet Freedom

Amnesty International: Freedom of Expression Campaign
http://irrepressible.info/

Association for Progressive Communications: Internet Rights Charter
http://rights.apc.org/charter.shtml

Electronic Freedom Foundation
http://www.eff.org/issues/international

Human Rights Watch: Press Freedom Issues
http://hrw.org/doc/?t=press_freedom

OpenNet Initiative (ONI)
ONI is dedicated to identifying and documenting Internet filtering and surveillance and to stimulating public dialogue about such practices.
http://opennet.net/

The U.S. Department of State assumes no responsibility for the content and availability of the resources listed above. All Internet links were active as of December 2007.

New in 2008

America.gov

Telling America's Story

New home of eJournalUSA

http://www.america.gov

A MONTHLY JOURNAL OFFERED IN MULTIPLE LANGUAGES